"بـــــوابة الدمـــــوع":
ممر الشحن الحيوي الذي قد يحوّله الحوثيون إلى نقطة اختناق عالمية

ترجمـات أبعـاد

أبريل 2026

ترجمة خاصـة

اقـرأ في التقـرير

- ممر باب المندب في قلب التوترات الدولية المتصاعدة
- تركيز دولي على هرمز يقابله تحذير من تصاعد دور الحوثيين
- حسابات التصعيد الحوثي بعد الدخول الحذر في حرب إيران
- الحوثيون يدخلون الحرب متأخرين: تردد محسوب أم ضعف متزايد؟
- مواجهة الحوثيين من دون تغذية سرديتهم السياسية
- هجوم صاروخي حوثي يشير إلى تصعيد «خطير» في حرب إيران
- الحوثيون يُظهرون دعمًا ثابتًا لإيران، ويدرسون فرض رسوم على البحر الأحمر وفق تقارير
- تصاعد التنافس غير المعلن بين السعودية والإمارات في اليمن

abaadstudies
www.abaadstudies.org

ممر باب المندب في قلب التوترات الدولية المتصاعدة

بيزاويت إيشتو

في ظل الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، على خلفية تصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل، أصبح مضيق باب المندب شريانًا حيويًا للطاقة والتجارة العالميتين. ويربط هذا الممر الضيق البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، وتقسمه جزيرة بريم/ميون اليمنية إلى قناتين. وبما أنه يستوعب نحو 10 إلى 12% من التجارة البحرية العالمية، بما في ذلك شحنات نفطية أساسية إلى أوروبا وآسيا، فقد ارتفعت أهميته الاستراتيجية بصورة كبيرة. غير أن فكرة «الملكية» في هذه المنطقة تُفهم على نحو أفضل باعتبارها مفهومًا قانونيًا أكثر من كونها واقعًا عمليًا، لأن السيطرة الفعلية أكثر تشرذمًا وتنازعًا بكثير.

قانونيًا، تعود السيطرة إلى ثلاث دول ساحلية: اليمن في الشمال الشرقي، وجيبوتي وإريتريا على الساحل الجنوبي الغربي. وبهذا المعنى، لا تملك أي دولة منفردة سيطرة كاملة على المضيق. وبدلاً من ذلك، تتوزع الهيمنة العملياتية وتظل محل تنازع دائم، إذ تشكلها عوامل متعددة، منها وجود جماعات مسلحة غير حكومية، وقواعد عسكرية أجنبية، وعسكرة الجزر، وتنافس القوى الإقليمية. وهذا يجعل باب المندب تحديًا للافتراض التقليدي القائل إن الحكومات المعترف بها، والمدعومة بقوات بحرية، قادرة على السيطرة الكاملة على مضيق استراتيجي. ففي هذا المضيق، ينتقل النفوذ إلى الفاعل الذي يمتلك القدرات الأكثر فاعلية في لحظة معينة.

أما اليمن، فيحتفظ من جانبه بالسيادة القانونية على الساحل الشمالي الشرقي وجزيرة بريم/ميون، التي تكتسب أهمية خاصة لأنها تقسم باب المندب إلى قناتين منفصلتين وتوجّه حركة الشحن الدولي عبر مسارات محددة. وعلى الجانب الإفريقي، تتقابل جيبوتي وإريتريا عبر مياه إقليمية متداخلة، ما يمنع أي دولة واحدة من إغلاق المضيق من جانب واحد. لكن عمليًا، يبقى الفاعل الأكثر تأثيرًا على امتداد الساحل الغربي لليمن هو حركة الحوثيين، أو «أنصار الله».

وعلى الرغم من أن الحوثيين لا يمتلكون قوة بحرية تقليدية، فقد طوّروا أدوات غير متماثلة تشمل صواريخ كروز مضادة للسفن، ومسيّرات تحت الماء، وذخائر جوالة. وتمنحهم هذه القدرات إمكانية تعطيل حركة الملاحة انتقائيًا، والتصرف فعليًا كحارس بوابة بحكم الأمر الواقع. وتُظهر قدرتهم على السماح بالمرور أو منعه على أساس الولاء السياسي، لا السلطة القانونية، كيف تُمارَس السيطرة في باب المندب عمليًا. وفي الوقت نفسه، يكشف امتناعهم عن فرض حصار كامل، حتى مع الإغلاق الفعلي لهرمز، إدراكهم قيمة المضيق كورقة ضغط. فمن خلال استخدام الضغط بحذر، يمكنهم رفع كلفة الشحن المرتبط بالغرب من دون استفزاز رد شامل من تحالف واسع.

وبسبب بيئة التهديد المحلية هذه، أصبحت عملية تأمين المضيق أكثر تدويلاً، لا سيما من الجانب الجيبوتي. فقد تحولت جيبوتي إلى مركز أمني مشترك من خلال استضافة عدد كبير من القواعد العسكرية الأجنبية، بما في ذلك معسكر ليمونييه التابع للولايات المتحدة، وقاعدة دعم جيش التحرير الشعبي الصيني، ومنشآت فرنسية، ونقطة عسكرية يابانية. وعلى الرغم من أن هذه القوى تتنافس عالميًا، فإنها تلتقي جميعًا حول مصلحة أساسية واحدة: إبقاء باب المندب مفتوحًا أمام الحركة التجارية. وبهذا المعنى، لا يحمي المضيقَ طرفٌ سيادي واحد، بل نظام متعدد الطبقات من الردع الخارجي والمصالح البحرية المشتركة.

وتعزز هذا المنطق قوات بحرية مثل عملية «حارس الازدهار» التي تقودها الولايات المتحدة، وعملية «أسبيدس» التابعة للاتحاد الأوروبي، وكلتاهما تهدفان إلى حماية الشحن التجاري من هجمات الحوثيين. ويُظهر وجودهما أن السيطرة في باب المندب لا تتعلق بالملكية الإقليمية بالمعنى الكلاسيكي، بل بالردع المتبادل. فلا يستطيع أي فاعل أن يهيمن على نقطة الاختناق هذه بصورة مطلقة من دون مواجهة رد جماعي من قوى إقليمية وعالمية أخرى.

كما ظهر شكل أكثر رسوخًا من النفوذ عبر عسكرة الجزر. فقد أدت التطورات في جزيرة بريم وأجزاء من أرخبيل سقطرى، المدعومة باستراتيجيات إماراتية وتقارير عن مشاريع عسكرية إماراتية-إسرائيلية مشتركة، بما في ذلك توسيع مدارج الطائرات المتقدمة، إلى إنشاء مواقع محصنة تمد نطاق المراقبة والقدرة على الضرب عبر القنوات الضيقة للمضيق. وتتيح هذه المواقع مراقبة طرق التهريب الإيرانية والنشاط البحري التركي، كما تسمح للإمارات وإسرائيل بتجنب عدم استقرار البر الرئيسي اليمني. وبهذه الطريقة، تخلق عسكرة الجزر حضورًا فعليًا لحارس بوابة يربط بين الساحلين العربي والإفريقي.

ومن خلال هذه العدسة الجيوسياسية الأوسع، يصبح باب المندب مركزًا لرؤيتين استراتيجيتين متنافستين. فمن جهة، يقف «محور الوضع القائم»، المكوّن من السعودية ومصر وتركيا، والذي يسعى إلى الحفاظ على السيادة الاسمية للدول الساحلية بهدف حماية المسارات الاقتصادية، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية التركية في بورتسودان. ومن جهة أخرى، يقف «مثلث الاعتراف بالأمر الواقع»، الذي يضم الإمارات وإسرائيل وصوماليلاند، بوصفه محورًا أكثر حزمًا، يسعى إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الإقليمية عبر قواعد بحرية جديدة واعتراف دبلوماسي. والنتيجة ليست مالكًا واحدًا للمضيق، بل فضاء جيوسياسيًا مؤقتًا ووظيفيًا، يُعاد التفاوض حوله باستمرار عبر التفوق التكنولوجي والتحالفات وإمكانية الوصول.

ولهذا السبب يكتسب باب المندب أهمية لدى عدد كبير من الفاعلين خارج المنطقة المباشرة. فالولايات المتحدة والصين وفرنسا واليابان وروسيا وتركيا والهند لديها جميعًا مصالح عسكرية أو دبلوماسية في تأمين طرق الطاقة وموازنة نفوذ بعضها بعضًا. وإقليميًا، تنظر السعودية والإمارات إلى المضيق بوصفه ممرًا حيويًا لشحنات النفط إلى أوروبا وآسيا، بينما تستخدم إيران وكلاءها الحوثيين لمد نفوذها وتهديد الشحن المرتبط بالغرب. أما مصر، فتنظر إلى المضيق باعتباره جزءًا من البنية الأمنية الأوسع لقناة السويس. ومع الإغلاق الفعلي لهرمز، تتكثف هذه المصالح أكثر، ما يجعل باب المندب الطريق الرئيسي الذي يدعم أسواق الطاقة الغربية، ويحوّل أي تعطيل فيه من مشكلة إقليمية إلى تهديد اقتصادي عالمي.

إن الدول المطلة على مضيق باب المندب، وهي اليمن وجيبوتي وإريتريا، لا تمتلك مستوى من السيطرة يضاهي قبضة إيران على مضيق هرمز. فإيران تستطيع تهديد هرمز مباشرة بحكم قربها الجغرافي وقدرتها البحرية ووقوع نقطة الاختناق ضمن نطاقها الاستراتيجي المباشر. أما في باب المندب، فتتشرذم السلطة بفعل الجغرافيا والسياسة معًا. فالساحل اليمني متنازع عليه بين الحكومة المعترف بها دوليًا والحوثيين، ما يجعل فرض أي حصار على مستوى الدولة أمرًا صعبًا من حيث التطبيق والاستمرار.

أما جيبوتي، فقد اختارت إعطاء الأولوية لاستضافة القواعد العسكرية الأجنبية بدلاً من إبراز قوة أحادية، في حين تطالب إريتريا بمياه إقليمية واسعة لكنها تفتقر إلى الموارد والحافز السياسي اللازمين لفرض سيطرة طويلة الأمد. وبهذا المعنى، فإن أقرب مكافئ لنفوذ شبيه بهرمز في باب المندب هو القوة غير المتماثلة للحوثيين، المدعومة من إيران، رغم أن هذه القوة تظل معتمدة على الوكلاء وعرضة لتفوق القوة البحرية الدولية.

وينعكس هذا الواقع السياسي المتشرذم في الإطار القانوني الذي يحكم المضيق. فالملاحة عبر باب المندب تُنظَّم أساسًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا سيما الجزء الثالث منها، الذي ينظم المرور العابر عبر المضائق المستخدمة للملاحة الدولية. وبموجب هذا النظام، تتمتع السفن والطائرات بحق المرور المستمر والسريع، ولا يجوز للدول الساحلية عرقلة هذا المرور. ولأن هذا الإطار أصبح يعكس أيضًا القانون الدولي العرفي، فإنه ينطبق حتى على الدول غير الموقعة، ويحافظ على وضع باب المندب كممر مائي دولي. وإلى جانب المرور العابر، تشكل قواعد أخرى السلوك في المنطقة، بما في ذلك المرور البريء عبر البحار الإقليمية، وحرية الملاحة في المناطق الاقتصادية الخالصة، وأنظمة فصل حركة المرور، ولوائح مكافحة القرصنة. ونتيجة لذلك، لا يمكن لأي ترتيب ثنائي منفصل أن يتجاوز هذا النظام القانوني الأوسع الخاص بباب المندب.

ويكتسب موقف إريتريا أهمية خاصة ضمن هذه البيئة القانونية والاستراتيجية. فبوصفها دولة ساحلية على الشاطئ الجنوبي الغربي، لم توقّع إريتريا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولم تصادق عليها. ولا يُعد هذا الخيار مجرد إغفال إجرائي، بل تعبيرًا مقصودًا عن استقلالية القرار. فقد ظلت أسمرة متشككة منذ فترة طويلة في هياكل المعاهدات متعددة الأطراف، وتنظر إلى اتفاقية قانون البحار باعتبارها إطارًا يميل إلى تفضيل التجارة العالمية ومصالح القوى البحرية الكبرى على حساب الهواجس الأمنية للدول الساحلية الأصغر.

ومن خلال بقائها خارج الاتفاقية، تتجنب إريتريا آليات تسوية النزاعات الإلزامية التي قد تطعن في حدودها البحرية أو مطالبها بالجزر. لذلك، تفضل المفاوضات الثنائية، حيث يمكنها ممارسة نفوذ أكبر. وهذا يخلق مفارقة؛ فإريتريا تقبل الاعتراف ببحرها الإقليمي البالغ 12 ميلاً بحريًا وحقوقها في المنطقة الاقتصادية الخالصة، لكنها تقاوم نظام المرور العابر الأكثر صرامة، وتميل بدلاً من ذلك إلى معيار المرور البريء الأكثر مرونة داخل مياهها، أي السماح بعبور السفن ما دام لا يهدد أمن الدولة الساحلية أو يضر بمصالحها.

وينتج عن هذا الامتثال الانتقائي احتكاك مستمر. ففي باب المندب، حيث تتداخل البحار الإقليمية، يضيف موقف إريتريا قدرًا من عدم اليقين التنظيمي، ويجعل البيئة القانونية أكثر غموضًا. وقد تُستدعى المخاوف الأمنية أو المبررات البيئية للتدخل في الملاحة، ما يخلق قدرًا من عدم القدرة على التنبؤ لكل من القوات البحرية والشحن التجاري.

وعلى الرغم من إصرار القوى الكبرى على أن المرور العابر يظل قانونًا عرفيًا، وبالتالي لا يمكن تقييده من جانب واحد، فإن وجود هذه المنطقة الرمادية يعني أن الحوادث البحرية الروتينية قد تتصاعد سريعًا إلى أزمات جيوسياسية. وعمليًا، تكتسب إريتريا ميزة غير متكافئة بوصفها حارس بوابة غير موثوق، ما يفرض انخراطًا دبلوماسيًا رفيع المستوى حتى في حالات العبور البسيطة نسبيًا. والنتيجة الأوسع هي أن تجاهل اتفاقية قانون البحار لا يلغي القواعد الأساسية، لكنه يضيف مزيدًا من عدم الاستقرار إلى نقطة اختناق مضطربة أصلاً.

وفي سياق التوترات المتجددة بين إيران وإسرائيل وإغلاق هرمز، يصبح المجتمع الدولي مضطرًا إلى التركيز بدرجة أكبر على الفاعلين القادرين على التأثير في باب المندب. ومن بين هؤلاء، تبقى حركة الحوثيين عامل التعطيل الأكثر مباشرة. فهي تسعى إلى تحويل المضيق إلى منطقة مقيدة للسفن المرتبطة بإسرائيل أو حلفائها. وفي الوقت نفسه، فإن احتمال التعاون بين الفاعلين غير الحكوميين، بما في ذلك التنسيق بين الحوثيين وحركة الشباب، يزيد الضغط على موارد التحالف ويعقّد التخطيط للأمن البحري.

وعلى مستوى الدول، تبرز إريتريا أيضًا كدولة مرجّحة ومحورية. فقد مالت تاريخيًا نحو إيران، لكنها أصبحت الآن أكثر ارتباطًا بالدعم المالي والأمني السعودي والمصري. وهذا يجعل أسمرة غير قابلة للتنبؤ، خاصة إذا غلبت اعتبارات بقاء النظام على قيمة تحالفاتها الحالية. أما جيبوتي، فتحاول في المقابل الحفاظ على حياد يكاد يكون مستحيلاً من خلال نموذج استضافة القواعد، حتى مع ازدياد صعوبة الحفاظ على هذا الموقف بفعل الانقسامات داخل جامعة الدول العربية والمنافسة الاستراتيجية مع الصين. وتضيف الحكومة اليمنية المعترف بها، إلى جانب السعودية والإمارات، طبقة أخرى من التنافس، لا سيما أن تفضيل الرياض لوحدة الصومال يتعارض مع استثمارات أبوظبي في صوماليلاند.

وتجعل هذه الأدوار المتداخلة من جيبوتي واليمن وصوماليلاند عناصر متمايزة لكنها مترابطة ضمن اللغز الاستراتيجي نفسه. تعمل جيبوتي مركزًا بحريًا موثوقًا، حيث تساعد القواعد الأجنبية على ضمان استمرار حركة الشحن. ويمثل اليمن الجبهة الشرقية المتنازع عليها، حيث يخلق الوجود الحوثي تهديدات أمنية مباشرة. أما صوماليلاند، فقد أصبحت عاملاً متزايد الأهمية، خاصة منذ اعتراف إسرائيل باستقلالها في ديسمبر/كانون الأول 2025، لتصبح أول دولة عضو في الأمم المتحدة تفعل ذلك. ويكتسب هذا الاعتراف أهمية لأنه يغير ميزان النفوذ في المنطقة، ويربط صوماليلاند مباشرة بالنضال الأوسع حول باب المندب.

وبالنسبة لإسرائيل، ينسجم هذا الاعتراف مع المنطق الأوسع لعقيدة الأطراف، ويوفر لها أرضية ذات قيمة استراتيجية. فساحل صوماليلاند الممتد لمسافة 850 كيلومترًا، إلى جانب ميناء ومطار بربرة المحدثين، يقلل زمن الاستجابة للأهداف الحوثية مقارنة بالقواعد الإسرائيلية الأبعد. ومن هناك، تستطيع القدرات الإسرائيلية مراقبة وعرقلة التهريب الإيراني في خليج عدن قبل وصوله إلى نقطة اختناق باب المندب. كما تمنح بربرة إسرائيل موقعًا احتياطيًا في حال أصبح البحر الأحمر أكثر اضطرابًا، ما يجعل صوماليلاند أصلاً عملياتيًا وسياسيًا في آن واحد.

وقد زاد هذا التطور أيضًا من حدة المنافسة بين تركيا وإسرائيل في القرن الإفريقي. فاستراتيجية تركيا المعروفة باسم "الوطن الأزرق" تسعى إلى وصول غير متنازع عليه من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي، وتدعمها قاعدة تركصوم الكبيرة في مقديشو، إلى جانب اتفاقيات دفاعية تخلق مصالح اقتصادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال. وتمنح جغرافيا صوماليلاند، لا سيما قرب بربرة وزيلع من خليج عدن، إسرائيل ميزة عملياتية لا تستطيع القاعدة التركية الجنوبية مجاراتها بسهولة.

والنتيجة هي تصاعد في التنافس الاستخباراتي والحرب الإلكترونية. فمن شأن القدرات الإسرائيلية أن تكشف التحركات البحرية التركية وتخلق ما يشبه تأثير "البيت الزجاجي" الذي يضعف الردع التركي. ومن جانبها، ترى أنقرة في ذلك جزءًا من تطويق أوسع، يربط النزاعات في شرق المتوسط بنقاط الضغط في البحر الأحمر، ويهدد العوائد المتوقعة من الاتفاقيات الصومالية. وفي هذه البيئة، تحول النزاعات بشأن الحدود البحرية واستخراج الموارد صوماليلاند إلى بؤرة اشتعال: إذ يدعم الوجود الإسرائيلي أهدافها في مواجهة الحوثيين وتنويع الشراكات وإبراز القوة، بينما ترد تركيا بتعميق انخراطها في مقديشو سعيًا للحفاظ على موقعها في ساحة البحر الأحمر.

ومجمل القول إن تحوّل باب المندب إلى ساحة تنافس يحمل تداعيات كبيرة على تدفق الطاقة عالميًا، والأمن البحري، والشراكات الإقليمية. ومع إغلاق هرمز فعليًا، يصبح إبقاء باب المندب مفتوحًا ضروريًا لمنع صدمات الطاقة والاضطرابات الممتدة في الأسواق الغربية. وقد توفر قوات المهام الدولية استقرارًا مؤقتًا، لكن نجاحها يعتمد في نهاية المطاف على تحييد التهديدات غير المتماثلة من دون الإخلال بتوازن القوى الهش في القرن الإفريقي.

https://hornreview.org/2026/04/14/bab-el-mandeb-the-next-global-flashpoint/

تركيز دولي على هرمز يقابله تحذير من تصاعد دور الحوثيين

تانيا نوري

Military Times

ينصبّ اهتمام العالم حاليًا على مضيق هرمز، بعدما فرضت البحرية الأمريكية حصارًا على هذا الممر الملاحي الحيوي بناءً على طلب الرئيس دونالد ترامب. غير أن بعض خبراء السياسة الخارجية يحذرون من أن المضيق ليس نقطة الاختناق الوحيدة التي يمكن أن تستغلها إيران ووكلاؤها.

ويشير هؤلاء، على وجه الخصوص، إلى مضيق باب المندب، الواقع عند مدخل البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن. ويُعد هذا الممر المائي شديد القابلية للتعرض لهجمات الحوثيين المدعومين من إيران، والذين يسيطرون على معظم أنحاء اليمن.

وقالت منى يعقوبيان، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، في مقابلة مع «ميليتري تايمز»: «كان الحوثيون، بطريقة ما، هم من ابتكروا فكرة استخدام القدرات غير المتكافئة لتعطيل حركة الملاحة البحرية. لا بد من توافر مجموعة الظروف المناسبة، لكن من الممكن أن نشهد وضعًا يختارون فيه الانخراط في استهداف الشحن البحري في البحر الأحمر والسفن التي تحاول عبور باب المندب، وكذلك — بحكم اتجاه تدفق المياه — قناة السويس».

ويخشى المتشككون من أنه إذا انتقل الحوثيون بالكامل من موقع الترقب إلى موقف هجومي في باب المندب، فإن ذلك سيؤدي إلى صدمة اقتصادية أخرى. وهذا بدوره سيعقّد إلى حد كبير رغبة ترامب في إعلان تحقيق نصر في الحرب على إيران، التي بدأت بضربات أمريكية وإسرائيلية مشتركة في 28 فبراير/شباط.

وقالت إليزابيث كيندال، رئيسة كلية غيرتون في جامعة كامبريدج، إن ضبط النفس الذي أظهره الحوثيون حتى الآن ينبغي أن يُفهم على أنه صبر استراتيجي، لا امتناع عن التصعيد.

وأضافت كيندال لـ«ميليتري تايمز»: «الحقيقة أن الحرب غير المتكافئة تناسب الحوثيين. فهم لا يحتاجون إلى أن يكونوا دقيقين أو متطورين. كل ما يحتاجون إليه هو مضايقة حركة الشحن لتحقيق هدفهم المتمثل في تعطيل التجارة والضغط على الولايات المتحدة. الحوثيون مقاتلون متمرسون. لقد كانوا في حالة حرب، بصورة متقطعة، لأكثر من 20 عامًا. ومنطقهم القتالي يختلف عن منطقنا؛ إذ أصبحت الحرب بالنسبة إليهم أسلوب حياة، وهم مرتاحون نسبيًا لتحمل الخسائر».

وأوضحت كيندال أن محاولة الحوثيين إغلاق مضيق باب المندب «من المرجح أن تؤدي إلى ارتفاع إضافي في أسعار النفط، ثم إلى التضخم بمرور الوقت»، ما سيزيد الضغط على ترامب بدرجة كبيرة.

ويجري كل ذلك في ظل وقف إطلاق نار هش بين الولايات المتحدة وإيران. وبعد أن وصلت محادثات السلام إلى طريق مسدود خلال عطلة نهاية الأسبوع، أعاد ترامب ضبط استراتيجيته، ساعيًا إلى قلب الطاولة على الاقتصاد الإيراني عبر السيطرة على مضيق هرمز.

وقال الرئيس يوم الأحد إن البحرية الأمريكية ستبدأ فرض حصار على "جميع السفن التي تحاول دخول" المضيق "أو مغادرته". وبحلول يوم الاثنين، حدّدت القيادة المركزية الأمريكية نطاق العملية ليقتصر على السفن المتجهة إلى الموانئ الإيرانية أو المغادرة منها. وشددت القيادة المركزية على أنها لن تعيق حرية الملاحة، وأن التنفيذ سيكون "بصورة محايدة". ولم توضح وزارة الدفاع الأمريكية كيف ستُنفذ المهمة.

وبموجب القانون البحري الدولي، تتمتع القوات البحرية بحق الزيارة والتفتيش، الذي يخولها الصعود إلى السفن — بغض النظر عن علمها — لتحديد "طابعها المعادي". ويتوقف هذا التصنيف على ما إذا كانت السفن تقدم دعمًا ماديًا للمجهود الحربي الإيراني، بما في ذلك نقل الأسلحة أو التمويل. وإذا ثبت ذلك، فقد تتعرض للتحويل عن مسارها أو للمصادرة من قبل القوات الأمريكية.

وقال جيمس كراسكا، أستاذ القانون الدولي في كلية الحرب البحرية، لـ"ميليتري تايمز" إن هذا النهج يمثل في جوهره توسيعًا للعقوبات الطويلة الأمد، المدعومة من الحزبين، التي تستهدف الحرس الثوري الإيراني.

وأضاف كراسكا: "العقوبات الأمريكية شديدة الصرامة إلى حد أنها طالت كيانات أخرى تساعد أو تسهّل معاملات تعود بالنفع على إيران".

وتابع أنه يرى الحصار وتأكيد الولايات المتحدة حق الزيارة والتفتيش باعتبارهما «مجرد امتداد، في زمن الحرب، لما كنا نفعله منذ عقد. إنها حرب اقتصادية».

ومن المتوقع أن يكلّف حصار ترامب إيران نحو 435 مليون دولار يوميًا، أو 13 مليار دولار شهريًا، وفق ما كتبه ميلاد مالكي، وهو مسؤول سابق في وزارة الخزانة، في منشور على منصة إكس.

وقال نائب الرئيس جيه دي فانس إن ترامب، بهذه الخطوة، قلب المعادلة على الجمهورية الإسلامية.

وأضاف فانس في مقابلة مع فوكس نيوز يوم الاثنين: «ما فعلوه هو الانخراط في عمل من أعمال الإرهاب الاقتصادي ضد العالم بأسره. لقد هددوا عمليًا أي سفينة تمر عبر مضيق هرمز. حسنًا، كما أظهر رئيس الولايات المتحدة، يستطيع طرفان خوض هذه اللعبة».

https://www.militarytimes.com/news/pentagon-congress/2026/04/14/amid-focus-/on-strait-of-hormuz-experts-sound-warning-on-yemens-houthis-and-red-sea

حسابات التصعيد الحوثي بعد الدخول الحذر في حرب إيران

الملخص الرئيسي: دخل الحوثيون حرب إيران، لكنهم لم ينضموا إلى حملة الحرب الاقتصادية الإقليمية التي تخوضها طهران، ما يشير إلى نهج منضبط يهدف إلى تجنب ردود فعل دولية عكسية. وقد هدد الحوثيون بالانضمام إلى حملة إيران عبر شن هجمات في مختلف أنحاء المنطقة، على الأرجح لإجبار الولايات المتحدة وحلفائها على تقديم تنازلات في المفاوضات مع إيران، وردع مزيد من التصعيد العسكري ضد إيران ومحور المقاومة الأوسع. ومن غير المرجح أن ينفذ الحوثيون هذه التهديدات ما لم تتجاوز الولايات المتحدة وحلفاؤها خطوطًا حمراء حوثية أو إيرانية محددة، مثل دخول دول الخليج الحرب أو تنفيذ عمليات برية ضد إيران، وذلك لتجنب رد انتقامي من الولايات المتحدة وحلفائها قد يعرّض الوضع الداخلي للجماعة للخطر.

دخل الحوثيون حرب إيران، لكنهم لم ينضموا إلى حملة الحرب الاقتصادية الإقليمية التي تخوضها طهران، وذلك ضمن نهج منضبط. فقد نفذ الحوثيون عدة هجمات استهدفت جنوب إسرائيل منذ 27 مارس/آذار، ما مثّل أول انخراط للجماعة في الحرب. وأطلق الحوثيون صواريخ باليستية على إسرائيل في 27 مارس/آذار و1 أبريل/نيسان، إضافة إلى هجوم بطائرة مسيّرة في 28 مارس/آذار. واعترضت أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية الهجمات الثلاث كلها، ولم تسفر عن أي إصابات.

تُعد الضربات ضد إسرائيل الخيار الأكثر تحفظًا والأقل مخاطرة بالنسبة إلى الحوثيين لدخول الحرب. فقد أشار عدد من المحللين إلى أن الهجمات على إسرائيل منخفضة المخاطر لأنها تُظهر رمزيًا الانخراط في الحرب، مع تقليل خطر التورط مع دول الخليج أو الولايات المتحدة. وقد عززت الردود الدولية على حملات الحوثيين منذ عام 2023 قناعة مفادها أن الهجمات على إسرائيل لن تؤدي إلى تدخل أمريكي أو دولي أوسع. فقد أنهت الولايات المتحدة حملتها الجوية التي استمرت أشهرًا ضد الحوثيين في مايو/أيار 2025، مقابل توقف الحوثيين عن مهاجمة السفن الأمريكية. وواصل الحوثيون تنفيذ ضربات صاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد إسرائيل طوال عام 2025، حتى بعد أن قلصت الجماعة حملتها في البحر الأحمر ثم أوقفتها في نهاية المطاف. وتستدعي الهجمات على إسرائيل ضربات انتقامية إسرائيلية ضد اليمن لا تلحق سوى أضرار مؤقتة بالبنية التحتية الحوثية، بينما تعزز في الوقت نفسه الدعم الشعبي للجماعة.

الشكل 1. إصلاحات ميناء الحديدة منذ ضربات 16 سبتمبر/أيلول

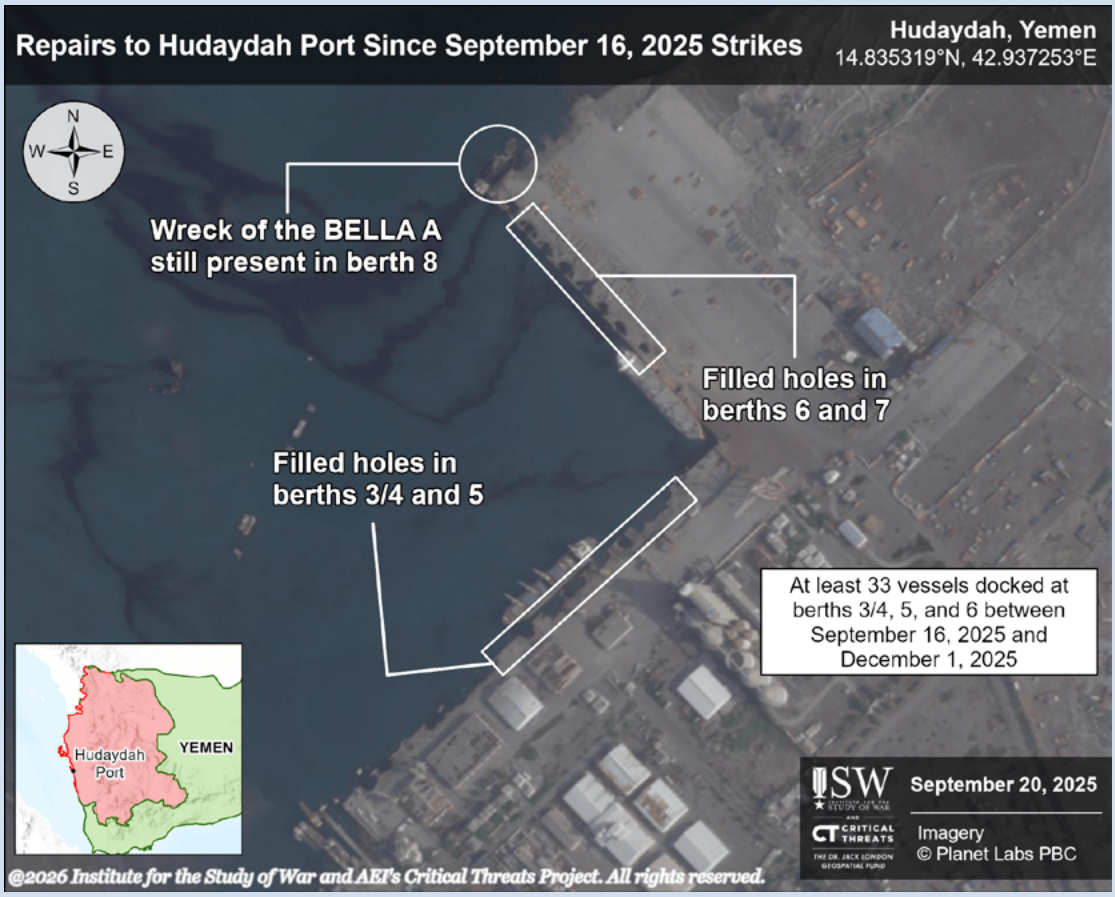

إصلاحات ميناء الحديدة في 1 ديسمبر/كانون الأول 2025

من المرجح أن يسعى الحوثيون إلى إجبار الولايات المتحدة وحلفائها على تقديم تنازلات في المفاوضات مع إيران، وردع مزيد من التصعيد العسكري ضد إيران ومحور المقاومة الأوسع. وينسق الحوثيون عملياتهم مع إيران، فقد حذرت وكالة تسنيم للأنباء التابعة للحرس الثوري الإيراني من «جبهة جديدة» في مضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر قبالة الساحل اليمني، في 25 مارس/آذار. وورد أن عناصر من الحرس الثوري الإيراني وصلوا إلى اليمن قبل أيام من أول هجوم حوثي في 28 مارس/آذار، كما أقر الحوثيون صراحة بأنهم نسقوا هجوم 1 أبريل/نيسان مع إيران وحزب الله اللبناني.

وقد هدد الحوثيون بالانضمام إلى حملة إيران الإقليمية القسرية منذ أن بدأت الجماعة مهاجمة إسرائيل. فقد استهدفت إيران بنى تحتية للطاقة في دول الخليج، وحاولت إغلاق مضيق هرمز لخلق ضغط اقتصادي يردع استمرار الهجمات من الولايات المتحدة وحلفائها ويدفعهم إلى التفاوض. وحذر متحدث عسكري حوثي، بعد الهجمات الأولى على إسرائيل، من أن الهجمات ستستمر «حتى يتوقف العدوان على جميع جبهات المقاومة». وأكد الحوثيون صراحة أنهم لن يسمحوا للولايات المتحدة وإسرائيل باستخدام البحر الأحمر لشن هجمات على إيران. وقال نائب وزير الإعلام الحوثي في 28 مارس/آذار إن إغلاق باب المندب «من بين خياراتنا»، كما واصل مسؤولون حوثيون كبار التأكيد في تصريحاتهم على أهمية باب المندب.

إن أي حملة هجمات في الخليج أو البحر الأحمر، حتى إن كانت محدودة، ستفاقم شلل الاقتصاد العالمي عبر رفع تكاليف الشحن والطاقة. وقد أعادت السعودية توجيه جزء كبير من صادراتها النفطية إلى مدينة ينبع الساحلية عبر خط أنابيب الشرق-الغرب، ردًا على إغلاق مضيق هرمز. ووصلت صادرات النفط السعودية إلى نحو 70% من مستوياتها قبل الحرب، مع توجه معظم الشحنات المنطلقة من ينبع جنوبًا عبر مضيق باب المندب إلى آسيا.

وكان باب المندب أصلاً ممرًا حيويًا لتجارة النفط. وقد حذر مستشارون في قطاع الطاقة من أن إغلاق المضيق سيؤدي، «على الأرجح جدًا»، إلى تجاوز أسعار النفط 150 دولارًا للبرميل خلال الأشهر المقبلة، أي أكثر من ضعف السعر قبل الحرب. كما يمر عبر البحر الأحمر ومدخليه، قناة السويس وباب المندب، ما بين 9 و12% من التجارة العالمية، و25 إلى 30% من تجارة الحاويات العالمية، بما يشمل إمدادات الطاقة والحبوب والإلكترونيات وغيرها.

وكانت شركات الشحن قد ردت سابقًا على هجمات الحوثيين بتحويل مسار السفن حول الطرف الجنوبي لإفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، ما يزيد تكاليف الشحن ومدد الرحلات بصورة كبيرة. وقد بدأت شركات نقل كبرى، منها ميرسك وهاباغ-لويد وسي إم إيه سي جي إم، بالفعل إعادة توجيه سفنها عبر هذا المسار البديل لتجنب البحر الأحمر.

ومع ذلك، من غير المرجح أن يهاجم الحوثيون البنية التحتية للطاقة في الخليج أو حركة الشحن في البحر الأحمر، لأن ذلك سيعرّض وضعهم الداخلي للخطر. فالحملة الموسعة ستقوّض علاقة الحوثيين بالسعودية، بما يهدد الوضع الاقتصادي الهش أصلاً للجماعة. وقد حصل الحوثيون على وقف إطلاق نار مفضل بوساطة الأمم المتحدة مع السعودية في عام 2022، وهم مترددون في خرقه.

وتنفق السعودية مليارات الدولارات سنويًا لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية اليمنيين، بما في ذلك في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، كجزء من ترتيبات وقف إطلاق النار. ونقلت صحيفة «إسرائيل هيوم» الإسرائيلية عن صحفي يمني قوله إن تأخر دخول الحوثيين الحرب أصلاً كان يعود جزئيًا إلى تأخر مدفوعات الرواتب من السعودية.

ومن شأن وقف هذه التحويلات أن يؤجج الاضطرابات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، لا سيما أن العمليات العسكرية والعقوبات أضعفت اقتصاد الحوثيين بشدة خلال السنوات الأخيرة. كما طالب الحوثيون بتنازلات مالية أخرى من السعودية ضمن محادثات سلام مستقبلية، بما في ذلك تعويضات سعودية واستثمارات في إعادة الإعمار، فضلاً عن قيام حكومة الجمهورية اليمنية المدعومة من السعودية بدفع جميع رواتب القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

كما تنطوي الحملة الأوسع على خطر استدعاء رد انتقامي من الولايات المتحدة، التي ألحقت بالفعل انتكاسات شديدة بالحوثيين في عام 2025 وقلّصت قدراتهم الهجومية الإقليمية. فقد نفذت الولايات المتحدة عمليات جوية ضد الحوثيين منذ عام 2024 بهدف إضعاف قدراتهم الهجومية، ثم كثفت الحملة عبر عملية "الفارس الخشن" بين مارس/آذار ومايو/أيار 2025 لجعل الحوثيين "غير قادرين أو غير راغبين في مواصلة الهجمات التي تهدد السفن الأمريكية وحرية الملاحة في البحر الأحمر". وقد أضعفت الضربات الجوية الإسرائيلية والأمريكية خلال عامي 2024 و2025 قدرات الحوثيين الهجومية عبر استهداف الرادارات ومواقع الإطلاق وخطوط الإمداد بين صنعاء والحديدة، فضلاً عن تصفية عناصر رئيسية، بينهم قادة مركزيون وإقليميون كانوا ينسقون الهجمات ضد الشحن الدولي، وخبراء في وحدات الصواريخ والطائرات المسيّرة. كما استهدفت الحملة أهدافًا اقتصادية كبرى، متسببة في أضرار تجاوزت مليار دولار.

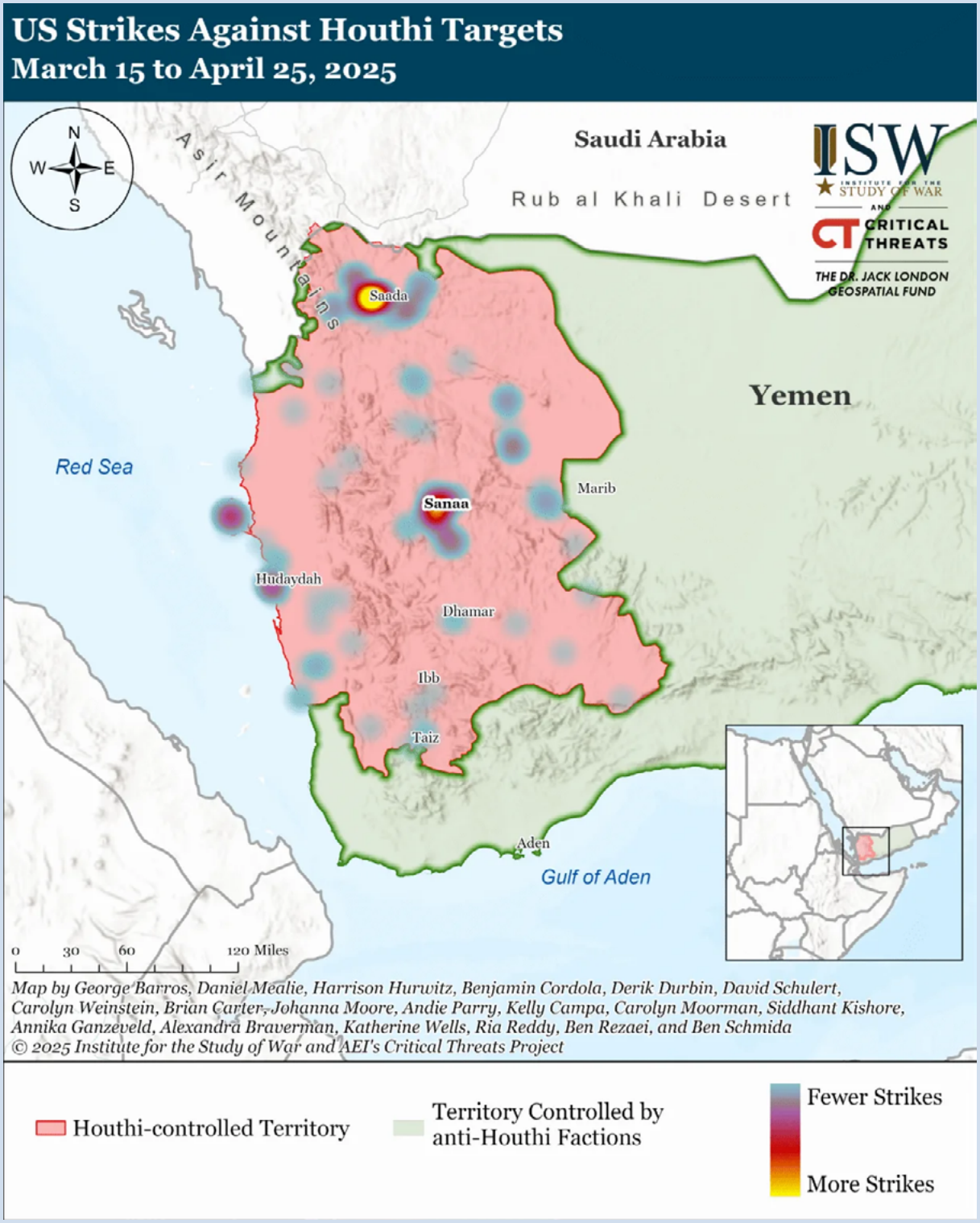

الشكل 2. الضربات الأمريكية ضد أهداف حوثية

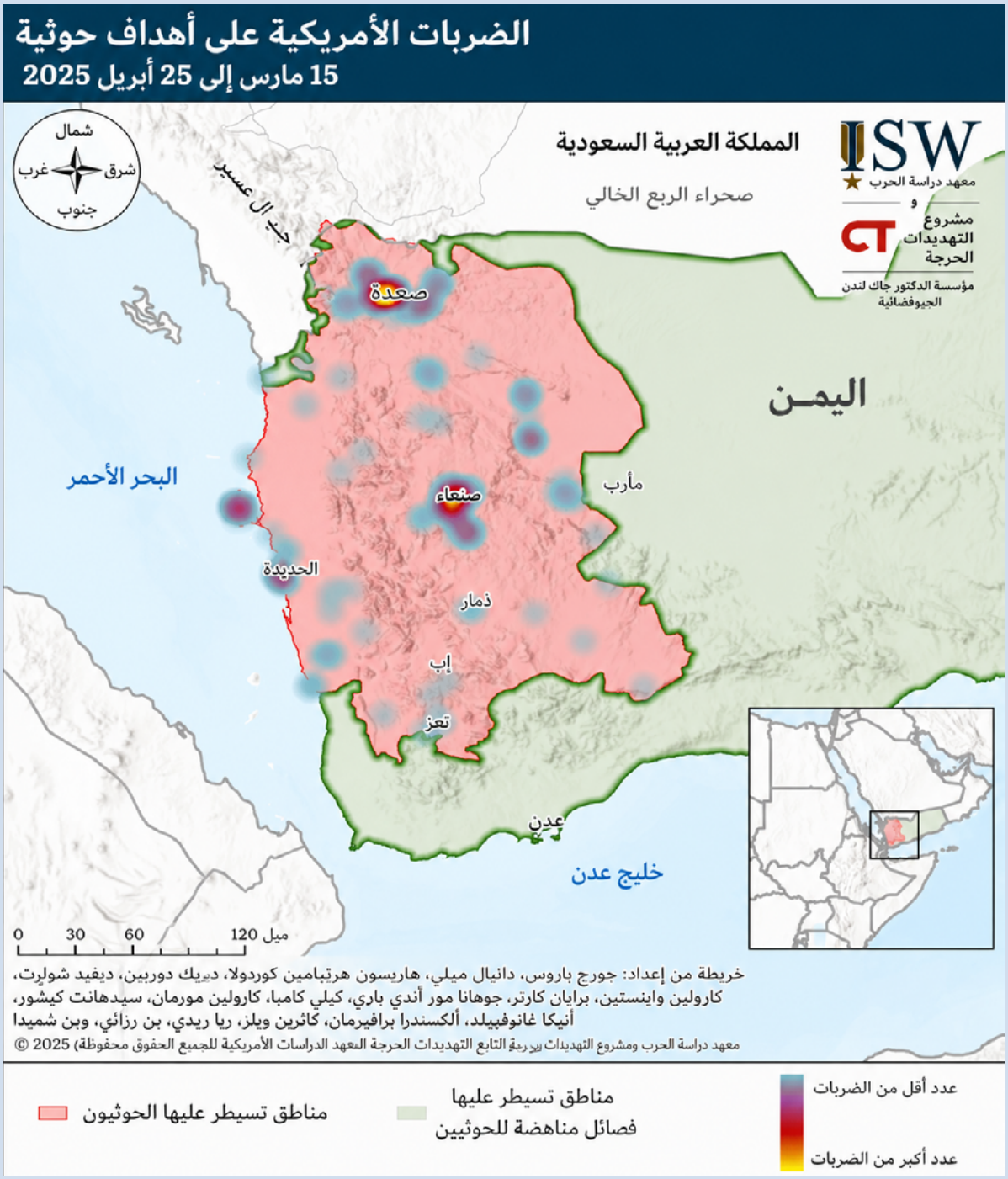

الضربات الأمريكية ضد أهداف حوثية، من 15 مارس/آذار إلى 25 أبريل/نيسان 2025

من المرجح أن الخوف من الرد الأمريكي ردع الحوثيين عن استئناف هجماتهم في البحر الأحمر، ولا يزال يؤثر على الأرجح في عملية صنع القرار الحوثية خلال حرب إيران. فرغم أن الحملة الجوية الأمريكية لم تقضِ كليًا على قدرات الحوثيين، وأن الجماعة أعادت بناء جزء من قدراتها خلال الأشهر اللاحقة، فإن استمرار غياب الهجمات في البحر الأحمر منذ سبتمبر/أيلول 2025 يشير إلى أن الحوثيين غير مستعدين حتى الآن لتحمل كلفة استئناف حملتهم الهجومية.

وقال مسؤولون حوثيون لوكالة أسوشيتد برس إن الولايات المتحدة حذرت الحوثيين، عبر عُمان، من المشاركة في الحرب الجارية، وإن قادة الحوثيين يعتقدون أنهم يخضعون بالفعل للمراقبة تمهيدًا لضربات تستهدف قطع رأس القيادة. وقالت ندوى الدوسري، الباحثة في معهد الشرق الأوسط والمحللة الخبيرة في الشأن اليمني، والتي لديها مصادر عديدة داخل اليمن، في مارس/آذار إن مخاوف الحوثيين والحرس الثوري الإيراني من تجدد الضغط العسكري الأمريكي على الحوثيين كانت وراء غياب الجماعة عن الحرب.

كما يهدد الانخراط الإقليمي الأوسع بتقويض وضع الحوثيين الداخلي. فقد أضعفت العمليات العسكرية والعقوبات الإسرائيلية والأمريكية خلال العام الماضي أجزاء رئيسية من اقتصاد الحوثيين، ما أدى إلى زيادة الضغط على شبكات الولاء والمصالح التي تستند إليها تحالفاتهم القبلية. وقد أدت الضربات العسكرية على البنية التحتية الرئيسية والعقوبات الأمريكية إلى تقليص تجارة النفط والمنتجات المكررة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والتي كانت تمثل ما يصل إلى نصف الدخل التقديري للجماعة.

وساعدت الهجمات الإسرائيلية على غزة بعد أكتوبر/تشرين الأول 2023، ثم العمليات العسكرية الإسرائيلية والأمريكية اللاحقة في اليمن، الحوثيين على ترسيخ خطاب التعبئة والالتفاف حول الجماعة، بما أسهم في احتواء اضطرابات داخلية واسعة كانت قد ظهرت مطلع عام 2023 نتيجة إخفاقات الحكم الحوثي. غير أن مهاجمة دول عربية مجاورة دعمًا لإيران ستكون أقل قبولاً شعبيًا بكثير من مهاجمة إسرائيل دعمًا للفلسطينيين. وقد حاول الخطاب الحوثي، خلال الشهر الأول من الحرب، «التمهيد بعناية للتعبئة المؤيدة لإيران» من خلال تصوير طهران بوصفها حليفًا داعمًا لفلسطين، وتأطير الحرب باعتبارها مواجهة بين إسرائيل و»الأمة الإسلامية». ويكشف ذلك حجم التحدي السردي الداخلي الذي يواجهه الحوثيون الآن، مقارنة بالفرصة التي وجدوا فيها مجالاً للمشاركة في الحرب على خلفية غزة.

كما يخلق انشغال المنطقة فرصة للحوثيين لتعزيز وضعهم الداخلي من دون التورط في صراع إقليمي. فقد أدى الانقسام بين السعودية والإمارات العربية المتحدة في مطلع عام 2026 إلى إعادة تشكيل التحالف المناهض للحوثيين، في وقت انشغل فيه داعموه السعوديون بالحملة الإيرانية. ولم يُظهر الحوثيون بوضوح أنهم حشدوا للاستفادة من هذه التوترات عبر هجوم باتجاه جنوب اليمن، لكن عدة محللين حذروا من أن الحوثيين يواصلون حملات تجنيد جماعية طويلة الأمد يمكن أن تدعم حربًا برية مستقبلية.

قد يشن الحوثيون حملة هجمات إقليمية محدودة إذا تجاوزت الولايات المتحدة وحلفاؤها خطوطًا حمراء حوثية أو إيرانية محتملة، مثل انخراط دول الخليج في الحرب أو تنفيذ عمليات برية ضد إيران. ووفقًا لتقارير، ضغطت عدة دول خليجية من أجل تحرك متعدد الأطراف لإعادة فتح مضيق هرمز بالقوة، مع احتمال تنفيذ عمليات برية ضد إيران. وقد أعدت البحرين مشروع قرار مدعومًا من مجلس التعاون الخليجي في الأمم المتحدة يجيز للدول استخدام القوة لتأمين المرور الآمن عبر المضيق، وكان من المقرر أن يصوت مجلس الأمن الدولي على القرار في 4 أبريل/نيسان بعد عدة تأجيلات. واقترح المشروع الأولي أن تستخدم الدول «كل الوسائل الضرورية» لتأمين المرور الآمن في مضيق هرمز والممرات المائية المجاورة، رغم أن المسودة الأحدث لا تجيز سوى العمل الدفاعي بسبب معارضة الصين وفرنسا وروسيا. وكان مسؤولون عرب قد أبلغوا صحيفة «وول ستريت جورنال» في 1 أبريل/نيسان بأن الإمارات تضغط دعمًا للمشروع الأولي، مع قول مسؤولين إماراتيين إن الإمارات «درست قدراتها المتاحة» لمساعدة أي تحالف دولي. كما أفادت عدة وسائل إعلام بأن السعودية والإمارات تشجعان الولايات المتحدة سرًا على مواصلة العمليات، بما في ذلك احتمال تنفيذ غزو بري لإيران أو للجزر التي تحتلها إيران قرب مضيق هرمز، إلى أن يُشل النظام الإيراني أو يُسقط أو يغيّر سلوكه.

لا تمتلك إيران قيادة وسيطرة مباشرتين على الحوثيين، لكن التحالف معها يمثل عنصرًا أساسيًا في موقعهم الإقليمي. ويواصل النظام الإيراني تزويد الجماعة بمعدات رئيسية لمواصلة عملياتها العسكرية، كما تجمعه بالحوثيين روابط أيديولوجية، بوصفهما حركتين شيعيتين ثوريتين. وسيترك انهيار النظام الإيراني الحوثيين معزولين وضعفاء وتحت ضغط متزايد، لا سيما في ضوء تفكك معظم محور المقاومة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.

يمتلك الحوثيون القدرات اللازمة لتوسيع ضرباتهم بحيث تستهدف البنية التحتية للطاقة في الخليج، أو المنشآت الأمريكية في الخليج، أو حركة الشحن في البحر الأحمر. فقد استخدم الحوثيون بانتظام الطائرات المسيّرة والصواريخ لاستهداف البنية التحتية للطاقة في السعودية والإمارات منذ عام 2015 وحتى وقف إطلاق النار في عام 2022. ثم حوّل الحوثيون تركيزهم إلى مهاجمة إسرائيل وحركة الشحن في البحر الأحمر ردًا على حرب إسرائيل على غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023. ونفذ الحوثيون عدة هجمات كبيرة بالطائرات المسيّرة والصواريخ على إسرائيل، وعددًا من الهجمات الأصغر في البحر الأحمر طوال منتصف عام 2025، رغم الأضرار التي ألحقتها بهم القوات الأمريكية في مطلع عام 2025، قبل أن يبطئوا هجماتهم طوعًا ثم يوقفوها في نهاية المطاف ارتباطًا بوقف إطلاق النار في غزة بوساطة أمريكية.

يمكن أن تشمل هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، والرد الدولي الناتج عنها، مواقع أمريكية ومواقع تابعة للحلفاء على جانبي البحر الأحمر. وتستخدم القوات الأمريكية بانتظام مطارات وموانئ في ينبع لدعم الخدمات اللوجستية والعمليات في أنحاء الشرق الأوسط. ويقع معسكر ليمونييه في جيبوتي على بُعد أقل من 100 ميل من الساحل اليمني، ويستضيف أكثر من 4,000 فرد أمريكي يدعمون مبادرات مكافحة الإرهاب والأمن البحري في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

واستشهدت عدة وسائل إعلام ومحللون ببيانات تتبع الرحلات التي تُظهر رحلات من قواعد أمريكية تستضيف وحدات أمريكية محمولة جوًا وقوات خاصة إلى جيبوتي منذ أواخر مارس/آذار. ويستضيف مطار شابيلي القريب في جيبوتي طائرات مسيّرة قادرة على تغطية اليمن ومعظم الصومال. ومع ذلك، سبق لمشروع التهديدات الحرجة أن قدّر أن دعم جيبوتي لفلسطين ورفضها السماح للقواعد الأمريكية باستهداف الحوثيين يقللان حوافز الحوثيين لاستهداف المنشآت الأمريكية في جيبوتي. كما سبق للمشروع نفسه أن قدّر أن الحوثيين قد يستهدفون مواقع عسكرية إماراتية أو إسرائيلية محتملة في منطقة صوماليلاند المستقلة بحكم الأمر الواقع، ضمن حملة هجمات في البحر الأحمر.

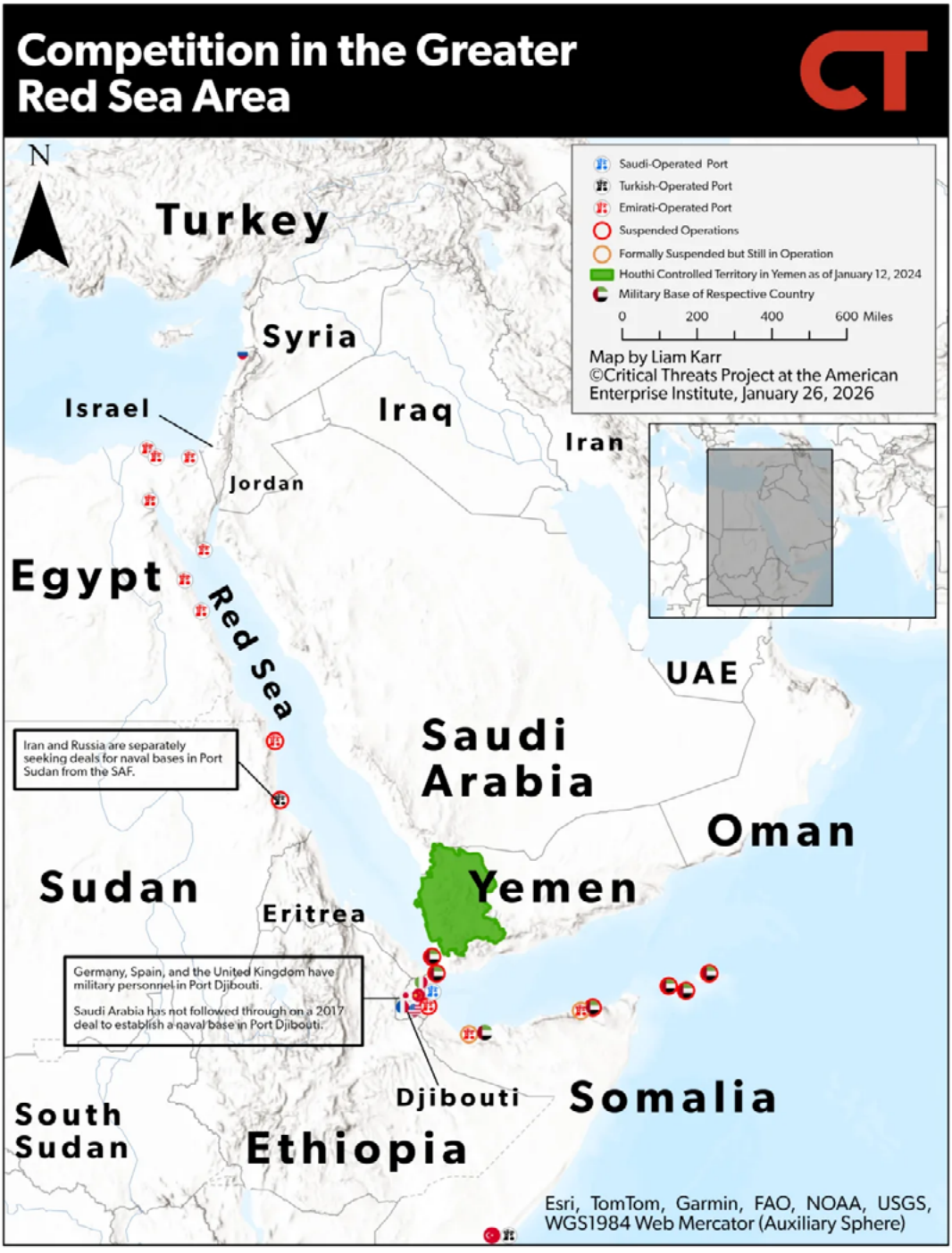

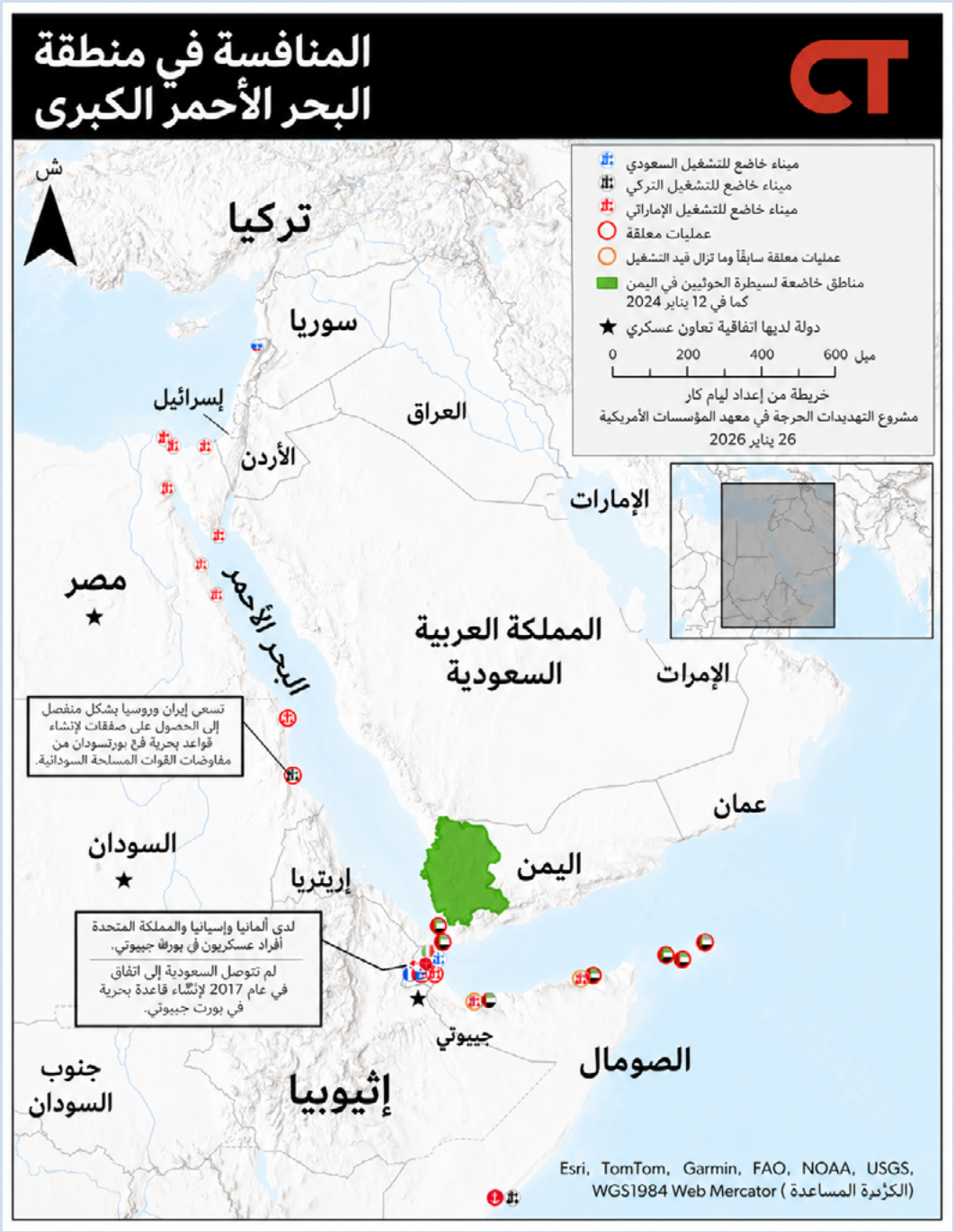

الشكل 3. التنافس في البحر الأحمر ضمن ساحة البحر الأحمر الكبرى

التنافس في منطقة البحر الأحمر الكبرى

ومع ذلك، أدت العمليات الإسرائيلية والأمريكية وعمليات الشركاء إلى إضعاف قدرات الحوثيين وسلاسل إمدادهم المنهكة أصلاً، وهو ما قد يحد من قدرة الجماعة على مواصلة حملة هجمات إقليمية. فقد أضعفت الضربات الأمريكية والإسرائيلية في اليمن عام 2025 البنية التحتية العسكرية للحوثيين، وقتلت عددًا من كبار القادة والخبراء في وحدات الصواريخ والطائرات المسيّرة.

واستهدفت القوة المشتركة مرارًا بندر عباس في إيران، وهي نقطة انطلاق طرق التهريب إلى الحوثيين، منذ بداية حرب إيران في عام 2026. وكانت قوات خفر السواحل اليمنية قد كثفت بالفعل عمليات مكافحة التهريب منذ منتصف عام 2025، ما أدى إلى عدة مصادرات كبيرة واستمرار الضغط منذ بداية حرب إيران. وقد ابتعد الحوثيون بصورة متزايدة خلال السنوات الأخيرة عن تهريب الأسلحة الكاملة، واتجهوا بدلاً من ذلك إلى تهريب المكونات اللازمة لدعم إنتاج الأسلحة محليًا. غير أن الإنتاج المحلي لا يزال يتطلب استيراد مكونات حيوية للصواريخ والطائرات المسيّرة.

وتُعد هذه المدخلات حاسمة؛ إذ قال مسؤولون حوثيون مجهولون لوكالة أسوشيتد برس إن مخزونات الجماعة من الصواريخ آخذة في النفاد بعد سنوات من العمليات المتواصلة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، رغم أن المسؤولين زعموا أن الجماعة لا تزال تمتلك مخزونات كبيرة من الطائرات المسيّرة.

الشكل 4. شبكات التهريب الحوثية

طرق تهريب الأسلحة الحوثية

ستطرح الحملة المحدودة مخاطر كبيرة على الحوثيين، لأن الإخفاق في تنفيذ تهديداتهم بنجاح سيقلل النفوذ الذي تقوم عليه مقاربتهم الإقليمية القسرية. ويعتمد الحوثيون على الترهيب لإبراز نفوذهم في المنطقة. فقد استخدموا الهجمات على البنية التحتية للطاقة في الخليج للحصول على شروط مواتية في وقف إطلاق النار مع السعودية عام 2022. ثم حاولوا بعد عام 2023 إجبار إسرائيل وحلفائها على عدم استهداف أعضاء آخرين في محور المقاومة عبر الهجمات على إسرائيل وحركة الشحن في البحر الأحمر. وقد بدأت شركات الشحن الدولية بالفعل تحويل حركة الملاحة بعيدًا عن البحر الأحمر كإجراء احترازي منذ دخول الحوثيين الحرب، ما يبرز تأثير عامل الترهيب الحوثي.

https://understandingwar.org/research/middle-east/houthi-escalation-calculus-fol-/lowing-cautious-entry-into-the-iran-war

«بوابة الدموع»: ممر الشحن الحيوي الذي قد يحوّله الحوثيون إلى نقطة اختناق عالمية

THE INDEPENDENT

بريوني غوتش وهاري كوكبرن

أثارت تهديدات دونالد ترامب بفرض حصار على مضيق هرمز مخاوف من أن ترد إيران بهجوم مضاد، عبر حث حلفائها الحوثيين في اليمن على وقف حركة الملاحة البحرية عبر ممر شحن رئيسي آخر في الشرق الأوسط.

وقد أثار دخول المتمردين الحوثيين حرب إيران في نهاية مارس/آذار مخاوف من أن الجماعة، المعروفة بهجماتها على الشحن البحري، قد تغلق مضيق باب المندب الحيوي أمام ناقلات النفط، ما يتسبب في مزيد من الفوضى الاقتصادية.

ومثل مضيق هرمز، يُعد هذا المضيق، المعروف أيضًا باسم «بوابة الدموع»، نقطة اختناق في المنطقة تمر عبرها كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي المسال. والأهم من ذلك أنه يمثل حلقة استراتيجية حيوية في طريق التجارة البحرية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، عبر البحر الأحمر وقناة السويس.

عادةً ما يمر عبر مضيق هرمز نحو خُمس النفط والغاز في العالم. لكن معظم حركة الشحن التجاري الغربية توقفت فعليًا بفعل إيران منذ اندلاع الحرب. وفي الوقت نفسه، لا تزال إيران قادرة على بيع النفط لحلفائها، ولا سيما الصين، من خلال استخدام ما يُعرف بسفن «العبور المظلم»، التي أوقفت أجهزة إرسال مواقعها.

وفي المقابل، يمر عبر باب المندب نحو 12% من شحنات النفط العالمية، إضافة إلى سلع أخرى، ما يعني أن أي تصعيد يؤدي إلى إغلاقه سيوجه ضربة أخرى إلى الاقتصادات التي تعتمد على الواردات من الشرق الأوسط.

وقالت منى يعقوبيان، الخبيرة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، لشبكة فوكس نيوز: «إذا مضت الولايات المتحدة في خطتها لفرض حصار على مضيق هرمز، فقد تقتضي استراتيجية التصعيد الإيرانية ضمان عدم قدرة دول الخليج على التصدير هي الأخرى».

وأضافت: «قد يُترجم ذلك إلى مزيد من الهجمات على البنية التحتية للطاقة في الخليج، أو حتى الدفع بالحوثيين لفرض حصار على باب المندب».

وقد أدت سيطرة إيران على مضيق هرمز إلى تقييد نحو 20% من إمدادات النفط العالمية منذ بداية الحرب، وهي نسبة أكبر بكثير من أزمة النفط عام 1973، التي توقف خلالها نحو 7% فقط من إمدادات النفط العالمية في الشرق الأوسط.

وقفز خام برنت، معيار النفط العالمي، مجددًا فوق 100 دولار للبرميل يوم الاثنين، مرتفعًا بأكثر من 7% إلى 102 دولار، أي 76 جنيهًا إسترلينيًا، في تداولات الصباح، ما أثار مخاوف من تفاقم أزمة طاقة عالمية.

وكان النفط قد تراجع الأسبوع الماضي إلى ما دون الحاجز النفسي البالغ 100 دولار، بعد أن وافقت الولايات المتحدة وإيران على اتفاق وقف إطلاق نار لمدة أسبوعين، تضمن إعادة فتح مضيق هرمز. وقبل الحرب في إيران، كان سعر البرميل 78 دولارًا، أي 58 جنيهًا إسترلينيًا.

أين يقع المضيق؟

يقع مضيق باب المندب، المعروف أيضًا باسم "بوابة الدموع"، بين جيبوتي واليمن. ويبلغ طول هذا الطريق نحو 50 كيلومترًا وعرضه 16 كيلومترًا، وهو الممر الذي تنتقل عبره السفن بين البحر الأحمر وبحر العرب.

ويوفر المضيق الوصول إلى عدد من الموانئ الحيوية، مثل ميناء ينبع السعودي، وميناء دوراليه في جيبوتي، وميناء عصب في إريتريا، إضافة إلى كيسمايو في الصومال وبربرة في صوماليلاند.

ما أهميته اقتصاديًا؟

بين عامي 2020 و2023، شهد باب المندب زيادة في عدد براميل النفط التي تعبر المضيق يوميًا، وبلغت ذروتها عند 9.3 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وانخفض هذا الرقم بشكل حاد إلى 4.1 ملايين برميل في عام 2024، بعد أن شن الحوثيون هجمات مستمرة على السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل التي تستخدم المضيق.

وقال صندوق النقد الدولي إن التجارة عبر قناة السويس انخفضت بنسبة 50% في الشهرين الأولين من عام 2024 مقارنة بالعام السابق، في حين انخفضت التجارة عبر قناة بنما بنسبة 32%.

ومع انخفاض حركة المرور، ارتفعت تكاليف التأمين. وأعادت شركات شحن كبرى توجيه سفنها للمرور عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا بدلاً من ذلك، ما أضاف من 10 إلى 14 يومًا إضافيًا إلى الرحلات.

ما تأثير إغلاقه؟

يعتمد ميناء ينبع، أحد أهم الموانئ السعودية، على بقاء باب المندب مفتوحًا.

وقد يكون إغلاق أو تعطيل اثنين من أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم كارثيًا على التجارة العالمية، مع احتمال اضطراب إمدادات الطاقة القادمة من المنطقة.

وقد أتاح باب المندب خروج جزء محدود من نفط الشرق الأوسط عبر مسارات بديلة. واستخدمت السعودية هذا المضيق بصورة استراتيجية لتصدير النفط الخام عبر ميناء ينبع الحيوي.

ويقع ينبع على الساحل الغربي للسعودية، ويتلقى النفط عبر خط الأنابيب الممتد من شرق البلاد إلى غربها.

وقال ماثيو رايت، محلل الشحن لدى «كبلر»، لصحيفة «الإندبندنت» في وقت سابق من هذا الشهر إن خط الأنابيب «يعمل بأقصى طاقته».

وأضاف: «بينما ينصبّ كل الاهتمام، على ما يحدث في المضيق، فإن ينبع مهم لأنه أكثر الموانئ نشاطًا خارج خليج الشرق الأوسط في الوقت الحالي، وإذا حدث له أي شيء، فسيكون ذلك ضربة هائلة لاستمرار صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط».

ووفقًا للمحللين، كانت السعودية، اعتبارًا من أبريل/نيسان 2026، تصدر نحو 4.6 إلى 5 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام من ينبع، مع توجه 80% من هذه الصادرات إلى الأسواق الآسيوية.

وحذر رايت من أن خسارة هذه الكمية، إلى جانب فقدان الشحنات عبر هرمز، ستكون «مشكلة كبرى».

https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iran-bab-al-mandab-strait-yemen-saudi-houthis-b2957016.html

الحوثيون يدخلون الحرب متأخرين: تردد محسوب أم ضعف متزايد؟

إسماعيل نار

The New York Times

لطالما تعهدت جماعة المدعومة من إيران في اليمن بالدفاع عن رعاتها الإيرانيين في حال اندلاع حرب إقليمية. لذلك، عندما هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة الجمهورية الإسلامية في فبراير/شباط، توقع كثيرون أن تنضم الجماعة إلى القتال فورًا.

لكن الحوثيين انتظروا.

فعلى مدى ما يقرب من شهر بعد بدء الحرب، ظلوا إلى حد كبير على الهامش. وعندما أطلقوا أخيرًا صاروخًا باتجاه إسرائيل في 28 مارس/آذار، لم يكن ذلك إيذانًا بفتح جبهة جديدة كما توقع كثيرون، بل بدا أنه يشير إلى أنهم، وإن كانوا ينضمون إلى الحرب، فإنهم يفعلون ذلك بحذر.

ويقول خبراء إن هذا التردد يشير إلى أن الحركة أُضعفت بفعل القصف المتواصل الذي استمر 55 يومًا العام الماضي ضمن ضربات أمريكية وإسرائيلية، ما أجبرها على إجراء حسابات دقيقة بشأن حجم ما تستطيع إنفاقه من ترسانتها المتناقصة.

وقالت فاطمة أبو الأسرار، وهي محللة يمنية: «لقد تدهورت سلسلة الإمداد، وخُنقت طرق التهريب، وبعض أنواع صواريخهم تحتاج إلى مواد دافعة مستوردة لم تعد تتدفق بانتظام. لم يكونوا يتحلون بالصبر، بل كانوا يقررون ما إذا كانوا سينفقون من احتياطيات لا يستطيعون تعويضها».

وتسيطر جماعة الحوثي على شمال اليمن منذ اقتحامها العاصمة صنعاء عام 2014. وقد برزت عالميًا خلال حرب غزة، عندما نفذت هجمات ضد إسرائيل وسفن في البحر الأحمر، ووصفت حملتها بأنها محاولة لفرض وقف القصف الإسرائيلي على القطاع بعد هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول على غزة.

وبالنسبة إلى جماعة طالما قدمت نفسها على أنها عضو في الخطوط الأمامية لما تسميه إيران «محور المقاومة»، فإن هذا التردد الأخير حمل مخاطر على سمعتها. فقد ربط الحوثيون أنفسهم علنًا بمصير إيران، وتعهدوا في وقت مبكر من الصراع بالتحرك إذا تعرضت طهران لهجوم. وكان انتظارهم شهرًا كاملاً يهدد بتقويض هذا الموقف.

وقد صوّر قادة الحوثيين تدخلهم في حرب إيران باعتباره ضرورة أخلاقية واستراتيجية في آن واحد. ففي مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة القطرية، وصف محمد البخيتي، وهو شخصية سياسية حوثية بارزة، القرار بأنه واجب.

وقال: "ما فعله اليمن واجب على اليمن، وهو واجب على جميع البلدان الإسلامية".

وقال فارع المسلمي، الباحث في تشاتام هاوس، إن الحوثيين دخلوا الحرب الحالية وهم لا يزالون يعانون من آثار حملة القصف الأمريكية-الإسرائيلية، التي وصفها السيد ترامب بأنها محاولة لإعادة فتح حركة الشحن في البحر الأحمر.

وقال: "أعتقد أنهم كانوا يأملون أن تهدأ الأمور وأن يتم تجنيبهم هذه المعركة الجديدة".

وتلعب الحسابات الداخلية دورًا أيضًا. فقد قضى الحوثيون سنوات في ترسيخ سلطتهم في شمال اليمن، وكان من شأن مواجهة شاملة جديدة أن تدعو إلى تجدد الضربات على قيادتهم وبنيتهم التحتية، أو حتى تشجع الفصائل اليمنية المنافسة.

وفي الوقت نفسه، ورغم قرب الحوثيين من إيران، فإنهم ليسوا تابعين لها بالكامل. ويصف محللون العلاقة بأنها شراكة تشكلها عوامل التنسيق والقيود في آن واحد.

ومع ذلك، يبدو أن الحوثيين يضبطون مستوى انخراطهم بعناية. وحتى الآن، أعلنوا مسؤوليتهم عن ست هجمات على إسرائيل، وتجنبوا تصعيدًا أوسع ضد دول الخليج أو في البحر الأحمر.

وأشار محللون آخرون إلى دور أكثر استراتيجية يُتصور أن تؤديه الجماعة وقد يتضح في مراحل لاحقة. ووصف إبراهيم جلال، وهو محلل أمني يمني، الحوثيين بأنهم ليسوا قوة ضاربة فورية بقدر ما هم تهديد كامن.

وقال جلال: «أحد أسباب ضبط الحوثيين للنفس خلال الأسابيع الأربعة الماضية هو أن إيران أبقتهم ورقة تصعيد أخيرة موثوقة، لا بوليصة تأمين، بل آخر خيار تصعيدي موثوق».

ويُعد مضيق باب المندب، وهو ممر مائي ضيق بمحاذاة الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، عنصرًا أساسيًا في قوتهم، إذ يربط البحر الأحمر بخليج عدن، ويُعد من أهم طرق الشحن في العالم. ويمر عبره نحو عُشر التجارة العالمية.

وإذا جدّد الحوثيون تهديداتهم ضد الشحن البحري، في وقت يكاد فيه مضيق هرمز يكون مخنوقًا، فقد يؤدي ذلك إلى رفع تكاليف الشحن بصورة كبيرة. ففي تجارب سابقة، دفعت حتى الهجمات الحوثية المتقطعة على السفن التجارية شركات شحن كبرى إلى تغيير مساراتها حول إفريقيا، ما أضاف أسابيع إلى الرحلات.

وفي الوقت الراهن، يبدو أن الجماعة تحتفظ بهذه الورقة احتياطًا.

وبحسب جلال، فإن النهج الحالي للجماعة ينسجم مع نمط أوسع من التصعيد المرحلي: اختبار الحدود، وإرسال إشارات النية، والإبقاء على الخيارات مفتوحة.

وعلى الرغم من أن الضربات الحوثية على إسرائيل تجذب الاهتمام الدولي، فإنها تخدم أيضًا غرضًا داخليًا واضحًا، يتمثل في تذكير اليمنيين بأن الجماعة لا تزال ممسكة بزمام السيطرة بقوة.

وقالت أبو الأسرار: «اللعبة الداخلية هي أن يُظهروا لشعبهم أنهم ما زالوا قادرين على التحرك ضد القوى الأجنبية».

https://www.nytimes.com/2026/04/07/world/middleeast/houthis-iran-yemen-war.html

مواجهة الحوثيين من دون تغذية سرديتهم السياسية

إيرين ك. مكفي وجيليان غوردون

WAR ON THE ROCKS

إذا انجرت الولايات المتحدة إلى جولة جديدة من العمل العسكري في اليمن، فعليها أن تتجنب أخطاء العقد الماضي. فمنذ نحو عام 2015 وحتى العام الماضي، دعمت إدارات أمريكية متعاقبة حملات عسكرية قادتها السعودية والإمارات، ومبيعات أسلحة، وحصارات بحرية ألحقت دمارًا بالمدنيين، وعمّقت تفكك اليمن، وأسهمت، على نحو عكسي، في تعزيز قوة الحوثيين وشرعيتهم بدلاً من احتوائهم.

وبدلاً من ذلك، ينبغي لواشنطن أن تتعامل مع القوة باعتبارها أداة واحدة ضمن استراتيجية سياسية واقتصادية أوسع. وتُعرف الجماعة رسميًا باسم «أنصار الله»، ويُشار إليها هنا باسم الحوثيين تسهيلاً للإحالة. وهي حركة سياسية-عسكرية ذات طابع إحيائي زيدي، نشأت من تيار إصلاحي ديني واحتجاجي في المرتفعات الشمالية لليمن. وتختلف هذه الحركة عن عائلة الحوثي الأوسع وعن المجتمع الزيدي الأوسع في اليمن، وهو تمييز غالبًا ما يلتبس في النقاش العام، لكنه يظل مهمًا سياسيًا. وقد حافظت الحركة على بقائها عبر خط إمداد من الصواريخ والطائرات المسيّرة ودعم الاستهداف القادم من إيران، فضلاً عن تدفق مستمر من المجندين المحليين. ومع اتساع المواجهة الإقليمية مع طهران، برزت الجماعة بوصفها واحدًا من أهم الأصول غير المتماثلة لإيران، بقدرتها على فتح جبهات جديدة، واستنزاف الدفاعات الجوية الغربية، وتهديد التجارة البحرية.

وعلى مدى أكثر من عقد، لجأت السياسة الغربية إلى الحلول العسكرية المباشرة في التعامل مع أزمة ذات طبيعة بنيوية في جوهرها. غير أن صمود الحركة يُظهر أن الضغط وحده يأتي بنتائج عكسية عندما يعزز الشرعية المسلحة. وتتمثل الاستراتيجية الأكثر فاعلية في الجمع بين ضربات مضادة لإعادة ترسيخ الردع، وجهود مستدامة لإضعاف شبكات الرعاية المدعومة من إيران، التي تربط الهوية اليمنية وسبل العيش والسلطة المحلية بالقوة المسلحة، ثم تحويل هذه الشبكات نفسها نحو قنوات بديلة للحكم القبلي والمحلي.

معضلة التصعيد اليمنية

غالبًا ما يعزز الضغط العسكري الخارجي الحوثيين من خلال تمكينهم من تقديم أنفسهم بوصفهم مدافعين عن السيادة الوطنية، لا مجرد فصيل متمرد. وعلى الرغم من أن القيادة متجذرة في فرع من النشاط الديني الزيدي الذي سعى إلى إحياء التقاليد الدينية والسياسية المحلية، فإن التعبئة الأوسع للحركة مدفوعة بالقومية ومعارضة التدخل الأجنبي. ويخلق ذلك حلقة ذاتية التعزيز: فالضربات العسكرية تعزز سردية سياسية عن التدخل الأجنبي، وهذه السردية بدورها تحافظ على التجنيد والتماسك والقدرة على المساومة.

وتظهر أدلة هذا التحول في المواقف في بيانات مسحية ميدانية حديثة من 12 محافظة أتاحها معهد كوريولي، حيث نعمل نحن الاثنتان. وتتألف البيانات من 249 مقابلة مباشرة أجراها فريق بحثي يمني في الفترة من 26 إلى 28 فبراير/شباط 2026، وتركز على المراكز الحضرية والمناطق المحيطة التي يمكن الوصول إليها، ولا سيما تعز ومدينة صنعاء والحديدة. ومع أن قيود الوصول المرتبطة بالصراع تعني أن العينة تقدم مؤشرات عن سكان حضريين يمكن الوصول إليهم، أكثر مما تمثل تقديرًا وطنيًا دقيقًا، فإن هذه النتائج توفر نافذة مهمة على أولويات الرأي العام اليمني.

فالأنماط الأساسية التي تكشفها هذه البيانات — المطالبة بالأمن والرواتب بدلاً من النصر المطلق، والإنهاك من «تجار الحرب»، والشك العميق تجاه النخب — تعكس مظالم بنيوية سبقت التصعيد الحالي بوقت طويل، ومن غير المرجح أن تكون قد اختفت في غضون أسابيع قليلة. وقد أُجريت المقابلات قبل المرحلة الأخيرة من المواجهة المفتوحة بين إيران والولايات المتحدة وشركائهما الإقليميين مباشرة. وبدلاً من التنبؤ بكل تحول في الرأي العام داخل حرب سريعة الحركة، يساعد المسح على تحديد الشروط الأساسية التي يجب أن تعالجها أي استراتيجية قابلة للاستمرار: الهشاشة الاقتصادية الساحقة وأزمة الشرعية السياسية.

ولا يعني ذلك أن على الولايات المتحدة استبعاد العمل العسكري. بل يعني أنه إذا تدخلت مرة أخرى، فينبغي أن تكون القوة مدمجة ضمن استراتيجية أوسع تقوّض سردية «المدافع عن اليمن» بدلاً من تغذيتها. وعمليًا، تنجح هذه السردية لأنها متجذرة في حقائق مادية تعاملت معها واشنطن، إلى حد كبير، بوصفها مسائل هامشية: من يدفع الرواتب، ومن يسيطر على الأسواق، ومن يستطيع توفير الحماية على نحو موثوق.

المحرك الاقتصادي للتمرد

إذا كانت الأيديولوجيا راية الحركة، فإن اليأس الاقتصادي هو وقودها. وتكشف بيانات المسح أن نحو 47% من المستجيبين يعيشون في ضائقة مالية حادة؛ إذ يقول ما يقرب من الثلث إنهم لا يستطيعون تأمين ما يكفي من الطعام لأسرهم، بينما يفيد 40% آخرون بأنهم يستطيعون شراء الطعام، لكن لا شيء غيره. ويحافظ الحوثيون على سيطرتهم من خلال تقديم أنفسهم بوصفهم حراس بوابة ما تبقى من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، من رواتب القطاع العام إلى فرض الرسوم على طرق التجارة. وبدعم من شبكات مرتبطة بإيران والحرس الثوري الإيراني، تحوّل الحركة هذه الندرة إلى أداة نفوذ، بينما يحوّل التجنيد، الذي يتأثر بالحاجة الاقتصادية والضغط الاجتماعي والخطاب الأيديولوجي والإكراه الحوثي أحيانًا، تلك السيطرة الاقتصادية إلى سلطة سياسية مستدامة.

إن إضعاف قاعدة التجنيد وشبكات الرعاية التابعة لهذه الحركة المسلحة لن يحيّد، بحد ذاته، قدرتها على تهديد الشحن الدولي. فبينما يمكن توفير القوى البشرية في الجبهات محليًا، فإن القدرات بعيدة المدى التي تقوم عليها العمليات في البحر الأحمر وخليج عدن تعتمد على سلاسل إمداد مرتبطة بإيران للصواريخ والطائرات المسيّرة والمكونات وتقنيات الاستهداف. لذلك، تتطلب الاستراتيجية المستدامة مسارين متوازيين: مبادرات اقتصادية وحوكمية تقوّض الحوافز والسرديات التي تدفع اليمنيين إلى الانخراط في الحركة، وإجراءات دبلوماسية واستخباراتية وبحرية موازية لتعطيل تزويد إيران بهذه المنظومات المتقدمة ونقلها وتكييفها. وإذا نُفذت هذه المقاربة على نحو جيد، فإن اعتراض سلاسل الإمداد يمكن أن يقلل الضرر الذي يستطيع الحوثيون إلحاقه، بينما تُقلص البرامج الاقتصادية المتجذرة محليًا قاعدة اليمنيين المستعدين، أو المضطرين، للقتال تحت رايتهم.

الجنوب المتشظي ومفارقة الشرعية

تزداد تعقيدات الصراع اليمني بفعل مفارقة عميقة في الشرعية. فالحكومة المعترف بها دوليًا، التي أُعيد تشكيلها في هيئة مجلس القيادة الرئاسي، تمتلك المكانة القانونية الرسمية، لكنها تفتقر إلى القدرة العملياتية والثقة القبلية اللازمتين للحكم. وفي المقابل، تمتلك الشبكات القبلية اليمنية السلطة الميدانية المطلوبة لتغيير الظروف الأمنية، لكنها تفتقر إلى الاعتراف الدولي الرسمي.

وقد تجلت هذه التشظيات بوضوح في ديسمبر/كانون الأول 2025، حين أطلق المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو ائتلاف سياسي-عسكري انفصالي يدعي تمثيل جنوب اليمن وأنشأ قواته الأمنية الخاصة بدعم من رعاة خارجيين، «عملية المستقبل الواعد»، متقدمًا إلى مناطق رئيسية في محافظتي حضرموت والمهرة الغنيتين بالنفط ومعلنًا السيطرة عليها. وقد عزز الانهيار السريع للعملية وما أعقبه من حل للمجلس في مطلع عام 2026، وسط خلاف بين فصائل متنافسة على القرار واستمرارها في ادعاء تمثيل المجلس الانتقالي الجنوبي، تصورًا محليًا بأن المؤسسات الرسمية ووكلاءها المسلحين غير مستقرين بطبيعتهم وتتحكم بهم مصالحهم الذاتية.

وبالنسبة إلى الرأي العام اليمني، تُعمّق هذه المواجهات الوكيلة العابرة الشكوك تجاه دولة يُنظر إليها أصلاً على أنها فاشلة وفاسدة. ومن منظور أمني، يخلّف هذا الاقتتال فراغًا استراتيجيًا؛ فكلما انشغلت الفصائل الجنوبية ورعاتها الخارجيون بصراعاتهم البينية بدلاً من مواجهة الحوثيين، اتسعت المساحة المتاحة أمام الحركة لترسيخ نفوذها وإعادة ترتيب صفوفها. ومن خلال بقائها الفاعل المسلح الأكثر تماسكًا وسط هذه الفوضى، تستطيع الحركة الحوثية أن تقدم حكمها، عمليًا، بوصفه البديل الوحيد القابل للاستمرار في مواجهة التشظي المزمن. أما بالنسبة إلى واشنطن، فإن دعم فاعلين «دولتيين» بالاسم، من دون معالجة فجوة الشرعية، لا يؤدي إلا إلى ترسيخ الانطباع بأن الرعاة الخارجيين يعيدون تدوير وكلائهم، فيما تواصل الجماعة توطيد سيطرتها.

الشرعية المزدوجة والاستقرار الاقتصادي

لكسر حالة الجمود، ينبغي للولايات المتحدة أن تقود تحولاً نحو إطار يقوم على الشرعية المزدوجة. ويقوم هذا النهج على الإقرار بأن الحكومة توفر الشرعية القانونية اللازمة للوفاء بمتطلبات القانون الدولي، بينما توفر القبائل الشرعية العملية اللازمة للحكم على المستوى المحلي.

وتشير ردود المسح التي يستند إليها هذا المقال إلى أن اليمنيين أنفسهم يتعاملون مع الواقع وفق هذا المنطق. فعندما سُئلوا عمن يثقون به أكثر للعمل من أجل السلام، أشار المستجيبون مرارًا إلى السلطات المحلية، والقادة القبليين والمجتمعيين، والوسطاء الخارجيين المحايدين مثل عُمان والكويت، مع إبداء شكوك عميقة تجاه النخب الحزبية وتجار الحرب الذين استفادوا من استمرار القتال.

واستنادًا إلى الجهود القائمة لدعم الحكومة المعترف بها ومواجهة التهديدات المسلحة والتصعيد، ينبغي أن ترتكز السياسة الأمريكية على ثلاث ركائز استراتيجية. وتتمثل الخطوة الأولى في نزع «التبرير الوطني» الذي كثيرًا ما يستغله الحوثيون. فعند الرد على أحدث الهجمات الصاروخية الحوثية، ينبغي أن تكون أي ضربات مضادة محدودة النطاق، ومرتبطة بوضوح بانتهاكات محددة عابرة للحدود، ومصممة لتقليل الضرر المدني إلى أدنى حد. وبعد ذلك، ينبغي الانتقال سريعًا إلى خفض التصعيد وإعادة فتح القنوات الدبلوماسية. وبهذه الطريقة، يمكن للعمليات العسكرية الضرورية أن تعيد ترسيخ الردع ضد الهجمات الإضافية، من دون أن تمنح الحوثيين سردية واسعة عن «عدوان أجنبي» يمكنهم توظيفها لحشد الدعم داخليًا.

وإلى جانب هذا المسار الدبلوماسي، ينبغي للولايات المتحدة أن تسعى إلى بناء نفوذ اقتصادي غير متماثل. فالتمويل الموجّه قادر على تحقيق ما لا تستطيع حزم الضربات الإضافية تحقيقه: إضعاف قاعدة التجنيد الحوثية، وتقويض اقتصاد الحرب، والحد من البيئة المواتية للفاعلين الإرهابيين بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، وبتكلفة طويلة الأمد أقل على الولايات المتحدة.

وبينما تُعيد الضربات المضادة ترسيخ مستوى محدود من الردع، ينبغي لواشنطن وشركائها الخليجيين العمل، بالتوازي، على تحصين العقد الحيوية في الاقتصاد المدني اليمني، بما في ذلك مخازن الحبوب، وطرق الوصول إلى الأسواق، ومصادر الطاقة اللازمة للري. فمن شأن ذلك أن يقلل قابلية المجتمعات المحلية للابتزاز الاقتصادي من جانب الجماعات المسلحة، ويحدّ من اعتمادها على الوسطاء الخاضعين لسيطرة الحوثيين. كما أن توجيه الدعم عبر هياكل قبلية وبلدية موثوقة، بما يضمن استمرار دفع الرواتب، واستقرار الأسواق المحلية، واحتواء صدمات الأسعار، من شأنه أن ينقل مركز النفوذ بعيدًا عن الحوثيين، ويضيّق هامش المناورة أمام الجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى، مع تعزيز الردع الموثوق لا استبداله.

وأخيرًا، تكتمل هذه الاستراتيجية بتمكين الوسطاء القبليين من التأثير في موازين القوة على الأرض. فمن خلال ربط الوصول إلى برامج التوظيف ومخصصات قطاع الأمن بالشبكات المجتمعية، تستطيع الولايات المتحدة تمكين هؤلاء الفاعلين من تقديم بدائل موثوقة لشبكات الرعاية الحوثية. وإذا صُمم هذا النهج بعناية، فإنه يوظف المساعدات الاقتصادية والأمنية الموجهة لتقليل الاعتماد على قنوات الحوثيين، وخفض الحاجة إلى عمليات عسكرية واسعة النطاق ومتكررة.

في بعض الأحيان، استُخدمت صواريخ تبلغ تكلفة الواحد منها مليوني دولار لإسقاط طائرات مسيّرة هجومية أحادية الاتجاه لا تتجاوز تكلفتها 2,000 دولار. ويبرز هذا التفاوت الكبير في الكلفة الحاجة إلى المقاربات المذكورة أعلاه. وتشير تقديرات حديثة إلى أن العمليات الأمريكية ضد الحوثيين في السنة المالية الماضية كلفت ما بين نحو 2.8 و4.9 مليار دولار، مع استهلاك الذخائر وحدها ما يقارب مليار دولار في الشهر الأول من الضربات المكثفة.

أما الحرب مع إيران فهي أكثر كلفة؛ فقد أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونغرس، وفقًا لتقارير، أن الأيام الاثني عشر الأولى من ذلك الصراع كلفت نحو 16.5 مليار دولار، فيما تستعد لطلب تمويل تكميلي في حدود 200 مليار دولار لمواصلة العمليات وتجديد المخزونات.

إن إعادة توجيه حتى جزء من هذه المبالغ نحو تحصين الاقتصاد، وبناء شراكات أمنية قبلية، وممارسة ضغط مالي على شبكات الرعاية الإيرانية، من شأنه أن يحقق خفضًا أكثر استدامة في قدرات الحوثيين وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وبكلفة طويلة الأمد أقل بكثير. وفضلاً عن ذلك، سيجعل أي ضربات مضادة مستقبلية أكثر فاعلية، من خلال استهداف منظومة أضعف بنيويًا بدلاً من منظومة قادرة على الصمود.

النافذة الضيقة المتاحة

تتيح الأشهر المقبلة نافذة ضيقة، على نحو غير معتاد، لإحداث تغيير حقيقي. فبعد سنوات من الاستنزاف والضربات المتكررة، يواجه الحوثيون ضغوطًا داخلية، ويعتمدون على رعاتهم الإيرانيين أكثر من أي وقت مضى، لكن هذه الهشاشة لن تدوم. ويشير دخول الجماعة الحذر في الحرب إلى رغبة في الردع أكثر من التصعيد الشامل، ما يدل على وجود مخاوف داخلية من التمدد المفرط وردود الفعل الأقوى.

وإذا استخدمت واشنطن هذه اللحظة لمجرد إضافة جولة أخرى من الصواريخ إلى السجل، فلن تفعل سوى استفزاز الحركة، وتشجيعها على انتظار انتهاء القصف، والسماح لها بإعادة تنظيم صفوفها بينما يتحول اهتمام الولايات المتحدة إلى ملفات أخرى. فالخيار ليس بين ضرب الحوثيين أو عدم فعل شيء، بل بين جولة قصيرة ومكلفة أخرى من الضربات ضد منظومة قادرة على الصمود، واستراتيجية تستخدم الردع لشراء الوقت اللازم للعمل الأصعب: إعادة تشكيل تلك المنظومة من القاعدة إلى القمة.

إن الطريقة الوحيدة لتحويل الضعف المؤقت إلى مكسب استراتيجي هي ضمان أن يكون أي استخدام متجدد للقوة مدمجًا بإحكام ضمن جهد أوسع يشمل تحصين الاقتصاد، واعتراض سلاسل الإمداد، ودعم الحوكمة المتجذرة محليًا. وبهذه الطريقة، يصبح الردع داعمًا لنظام سياسي أكثر استدامة، بدلاً من أن يتحول إلى بديل مفتوح عن الاستراتيجية.

https://warontherocks.com/how-to-counter-the-houthis-without-strengthening-them/?utm_source=chatgpt.com

الحوثيون يُظهرون دعمًا ثابتًا لإيران، ويدرسون فرض رسوم على البحر الأحمر وفق تقارير

بريدجيت تومي

بعد أن ظل الحوثيون، إلى حد كبير، خارج الحملة التي أطلقتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في 28 فبراير/شباط، أعاد زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي التأكيد على دعم الجماعة لإيران في خطاب ألقاه في 21 أبريل/نيسان. وحافظ الحوثي أيضًا على تركيزه على إسرائيل والولايات المتحدة، قائلاً: «نحن نواجه العدو الإسرائيلي-الصهيوني وشريكه الأمريكي. اتجاهنا نحو التصعيد إذا صعّد العدو وعاد إلى التصعيد من جديد». وكان الحوثيون قد انضموا لفترة وجيزة إلى الصراع الأخير في 28 مارس/آذار، بعد شهر من اندلاع الحرب، عبر إطلاق عدد محدود من الطائرات المسيّرة والصواريخ باتجاه إسرائيل، وقد جرى اعتراضها جميعًا.

لم يؤدِّ دخول الحوثيين المحدود إلى الصراع إلى رد قوي من الولايات المتحدة أو إسرائيل، إذ كان كل منهما قد نفذ ضربات جوية واسعة ضد الجماعة اليمنية في عام 2025. غير أن ضربة بطائرة مسيّرة، لم تُعلن أي جهة مسؤوليتها عنها، استهدفت موقعًا عسكريًا حوثيًا في منطقة جبلية تبعد نحو 50 ميلاً عن خليج عدن في 19 أبريل/نيسان. وورد أن الموقع كان يُستخدم لتخزين الأسلحة وإطلاق هجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ على السفن في البحر الأحمر. وذكرت وسائل إعلام محلية أن الطائرة المسيّرة كانت أمريكية، لكن مصدرها لم يتأكد بعد.

وعلى الرغم من اختيار الحوثيين عدم استهداف الشحن التجاري خلال الصراع الأخير، فإنهم يدرسون، وفق تقارير، فرض رسوم على السفن العابرة للبحر الأحمر، بحسب «لويدز ليست». ويأتي هذا التطور المحتمل في وقت تطبق فيه إيران رسومًا مماثلة على السفن العابرة لمضيق هرمز، حيث قد تصل مدفوعات المرور الآمن إلى مليوني دولار لكل سفينة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2024، قال تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن إن الحوثيين كانوا يجنون نحو 180 مليون دولار شهريًا من «رسوم عبور غير قانونية مقابل المرور البحري الآمن»، أي ما يزيد على ملياري دولار سنويًا. غير أن الحوثيين نفوا فرض هذه الرسوم.

جهود الأمم المتحدة المستمرة في اليمن

في 19 و20 أبريل/نيسان، استضاف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، اجتماعات في عمّان، الأردن، مع ممثلين عن الحوثيين وعن الرياض في إطار لجنة التنسيق العسكرية. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن الحوثيين والحكومة اليمنية والتحالف الذي تقوده السعودية، دعمًا لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن.

وتشارك الأمم المتحدة أيضًا في محاولات لتأمين الإفراج عن موظفيها المحتجزين بصورة غير قانونية لدى الحوثيين. وخلال إحاطته لمجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في اليمن في 14 أبريل/نيسان، قال غروندبرغ: "من بين زملائنا الـ73 في الأمم المتحدة المحتجزين، ظل عدد منهم محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي طوال مدة احتجازهم، بينما سُمح لآخرين باتصال غير منتظم بأسرهم".

وقد أجبرت عمليات الخطف والمضايقات التي مارسها الحوثيون ضد موظفي الأمم المتحدة برامج المنظمة الدولية على إغلاق عملياتها تدريجيًا في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعة طوال عامي 2025 و2026.

https://www.fdd.org/analysis/2026/04/24/houthis-portray-steadfast-support-for-iran-reportedly-consider-red-sea-toll/?utm_source=chatgpt.com

تصاعد التنافس غير المعلن بين السعودية والإمارات في اليمن

جورجيو كافييرو

تشكل الضربات السعودية ضد المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، وما أعقبها من حلّ الجماعة، نقطة تحول في التنافس المتصاعد على اليمن.

ملخـــــص

تحوّلت الأولويات المتباينة إلى عامل جعل اليمن محورًا للتنافس السعودي-الإماراتي.

تنظر الرياض إلى اليمن بوصفه منطقة عازلة ومصدرًا للهشاشة على حدودها الجنوبية.

تعتمد الإمارات على شبكات سرية ووكلاء لتوسيع نفوذها.

في أعقاب الربيع العربي، أصبحت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة المهندستين الرئيسيتين لمحور مناهض للثورات، أسهم بعمق في تشكيل النظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط بعد عام 2011. وقد جمع بين البلدين هدف مشترك تمثل في مواجهة إيران وقطر وتركيا وجماعة الإخوان المسلمين، ما أرسى سنوات من التقارب الوثيق بين هاتين الدولتين العضوين في مجلس التعاون الخليجي. غير أن تباين المصالح بدأ، مع مرور الوقت، يولّد توترات متزايدة، مع تحوّل اليمن تدريجيًا إلى نقطة خلاف محورية.

تصاعد الاحتكاك بصورة علنية بحلول أواخر عام 2025، وبلغ ذروته بالضربات الجوية السعودية في 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 ضد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة من الإمارات في ميناء المكلا. وقد أوقفت هذه الضربات التوسع السريع للمجلس في جنوب وشرق اليمن، ما أدى إلى إعلان حلّه رسميًا في 9 يناير/كانون الثاني 2026. وعلى الرغم من أهمية هذه الانتكاسات بالنسبة إلى الإمارات، فإن أبوظبي لا تراها حاسمة. ويشير ذلك إلى أن اليمن سيظل ساحة تنافس في إطار «الحرب الباردة» الناشئة بين السعودية والإمارات، والتي ستؤثر بشكل كبير في ديناميكيات المنطقة، رغم أن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية صرفت الانتباه مؤقتًا عن هذا التنافس.

وفي مارس/آذار 2015، انضمت الإمارات إلى تحالف عسكري عربي تقوده السعودية أطلق عملية «عاصفة الحزم» لمواجهة الحوثيين الذين كانوا قد سيطروا على صنعاء ومناطق أخرى من اليمن في العام السابق. وعلى الرغم من أن الرياض وأبوظبي نظرتا إلى الحوثيين وإيران باعتبارهما تهديدين مشتركين، فإن أهدافهما اختلفت. فقد ركزت السعودية على قتال الحوثيين على طول الحدود السعودية-اليمنية، بينما ركزت الإمارات على مصالحها الجيو-اقتصادية في جنوب اليمن، وانخرطت في مواجهات مع الجماعات الإسلامية السنية في تلك المنطقة.

وبحلول عام 2017، تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي وأصبح جماعة انفصالية قوية، مدعومة بدرجة كبيرة من الإمارات. وقد أدت الاشتباكات بين المجلس والقوات اليمنية المدعومة من السعودية إلى توتر داخل التحالف المناهض للحوثيين. ومع تركيز كل من الرياض وأبوظبي على خفض التصعيد، جرى احتواء هذه التوترات إلى حد كبير عبر سلسلة من التسويات، أبرزها اتفاق الرياض لعام 2019.

كما شكّل إنشاء مجلس القيادة الرئاسي في عام 2022 محاولة لتوحيد الفصائل اليمنية المناهضة للحوثيين، بما في ذلك القوات الموالية للسعودية التي تؤيد الحفاظ على وحدة اليمن بعد عام 1990، والمجلس الانتقالي الجنوبي، ضمن إطار حكومي واحد. ومع ذلك، أثبت المجلس، إلى حد كبير، عدم فاعليته وعجزه عن تجاوز مصادر التوتر العميقة داخله، لا سيما بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب الإصلاح المدعوم من السعودية.

وبحلول 3 ديسمبر/كانون الأول 2025، كان المجلس الانتقالي قد نفذ عمليات عسكرية كافية لوضع معظم الأراضي التي كانت جزءًا من دولة اليمن الجنوبي السابقة تحت سيطرته الفعلية. وامتد نفوذه شمالاً حتى الحدود السعودية في حضرموت، وشرقًا حتى الحدود العُمانية في المهرة. واعتبرت السعودية أن تحركات المجلس قد تجاوزت «خطًا أحمر» حاسمًا، لا سيما أن أنشطته المزعزعة للاستقرار وصلت إلى حدودها. ومما زاد من استفزاز الرياض توقيت هذه العملية، إذ تزامنت مع القمة السادسة والأربعين لمجلس التعاون الخليجي. وقد خلص مسؤولون في الرياض إلى أن أبوظبي منحت الجماعة الانفصالية ضوءًا أخضر ضمنيًا للمضي قدمًا في خططها.

جاء التدخل العسكري السعودي المباشر في 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 متزامنًا مع عمليات منسقة نفذتها فصائل يمنية مدعومة من الرياض. وأسفر ذلك عن استعادة قوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا للأراضي التي كان المجلس قد سيطر عليها في حضرموت والمهرة، ثم نقل المعركة إلى عدن. وبحلول 9 يناير/كانون الثاني 2026، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي حل نفسه، وذلك بعد عشرة أيام فقط من إعلان الإمارات سحب قواتها لمكافحة الإرهاب، في خطوة وصفتها أبوظبي بأنها تهدف إلى خفض التصعيد.

مسعى الرياض لترسيخ السيطرة

في أعقاب انسحاب الإمارات عسكريًا من اليمن وحلّ المجلس الانتقالي الجنوبي في أواخر عام 2025 وبدايات عام 2026، عملت الرياض على تعزيز نفوذها في المناطق الخارجة عن سيطرة الحوثيين. ويُعد هذا الجهد واسع النطاق ومكلفًا، ومدعومًا بمليارات الدولارات من المساعدات المعلنة، ليس فقط لتحقيق الاستقرار في اليمن، بل أيضًا لإعادة تشكيل مشهده السياسي والأمني بما يتوافق مع المصالح الاستراتيجية السعودية.

ومع ذلك، فإن طموح السعودية يقابله حجم التحديات التي تواجهها. فوقف إطلاق النار الهش مع الحوثيين في الشمال لا يزال عرضة للانهيار، ويتعقد أكثر بفعل الحرب مع إيران، بينما تعيق التنافسات القديمة بين الميليشيات والقبائل في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين أي محاولة لفرض سيطرة مركزية. ويعاني الاقتصاد اليمني من أزمة حادة، ما يزيد أعباء المساعدات السعودية. ففي عام 2026 وحده، خصصت الرياض نحو 3 مليارات دولار لدفع رواتب العسكريين والموظفين المدنيين، بما في ذلك قوات جنوبية كانت تتلقى دعمًا من الإمارات.

وفي 6 فبراير/شباط 2026، أعلن مجلس القيادة الرئاسي تشكيل حكومة جديدة مدعومة من السعودية برئاسة رئيس الوزراء شايع محسن الزنداني، عقب أشهر من المشاورات في الرياض. وترث هذه الحكومة جهاز دولة أضعفته المحسوبية والفساد والاستقطاب المرتبط بالحرب، وهي اختلالات بنيوية لا يمكن معالجتها سريعًا. ويتمثل التحدي الرئيسي أمامها في قدرتها على تحويل السلطة الشكلية إلى سيطرة فعلية وشرعية داخلية، لا سيما في عدن. ومع هشاشة الوضع الأمني وارتفاع التوقعات واستمرار خطر الانقسام، قد تمثل هذه اللحظة نافذة ضيقة لإعادة بناء سلطة دولة متماسكة.

تعتقد الرياض أن توحيد الجبهة ضد الحوثيين بقيادة سعودية سيدفع «أنصار الله» (الحوثيين) إلى تقديم تنازلات جوهرية. غير أن الانقسامات المتجذرة في اليمن تثير تساؤلات حول ما إذا كانت الحوافز المالية والدعم السياسي قادرين على خلق وحدة مستدامة بين جماعات تتسم ولاءاتها غالبًا بالتقلب والشكوك.

أما الإمارات، فلا ترى أن انتكاساتها في اليمن نهائية. فانسحاب قواتها المكلفة بمكافحة الإرهاب لا يمنع أبوظبي من مواصلة تعزيز مصالحها عبر الوكلاء والشركاء المحليين. وبعد استثمارات كبيرة على مدى سنوات، لا تزال للإمارات رهانات مهمة في البلاد. وفي ظل قيادة الرئيس محمد بن زايد، المعروف بإصراره الاستراتيجي، ثمة أسباب قوية للاعتقاد بأن أبوظبي ستبحث عن فرص للعودة بقوة إلى اليمن، وربما على حساب السعودية.

رؤى متباينة

بالنسبة للسعوديين، يمثل اليمن في آنٍ واحد عمقًا استراتيجيًا وخط صدع. فهو مساحة شاسعة توفر عمقًا دفاعيًا، لكنه يشكل أيضًا مصدر هشاشة على طول الحدود الجنوبية الواسعة للمملكة. ولا يوجد بلد مجاور يؤثر في الأمن الداخلي السعودي والطموحات الاقتصادية والنفوذ الإقليمي بشكل مباشر كما يفعل اليمن. فاليمن المجزأ أو المعادي يجعل المملكة عرضة لنشاط الجماعات المسلحة عبر الحدود، وتهريب الأسلحة، وامتداد عدم الاستقرار.

في المقابل، يشكل اليمن الموحد والمستقر، الذي تديره سلطة صديقة للرياض، منطقة عازلة وركيزة جيوسياسية. ومن هذا المنظور، لا يُعد استقرار اليمن مجرد مسألة دبلوماسية هامشية، بل أولوية أمنية وطنية أساسية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهدف الرياض الأوسع المتمثل في ترسيخ النظام والاستقرار في المنطقة.

إلى جانب الاعتبارات الأمنية، يبرز عامل اقتصادي ملح. إذ ترى الرياض في الساحل اليمني الطويل وشبكة موانئه الممتدة على البحر الأحمر وبحر العرب أصولاً استراتيجية حيوية. ويمكن أن تشكل هذه الموانئ مسارات تصدير بديلة، خاصة في ظل الاضطراب الشديد الذي يشهده مضيق هرمز نتيجة الحصار الفعلي الذي تفرضه إيران منذ أوائل مارس/آذار 2026. وقد أدى الانخفاض الحاد في حركة ناقلات النفط، التي تراجعت إلى أقل بكثير من 10% من مستوياتها الطبيعية في خضم الصراع الأمريكي-الإسرائيلي-الإيراني، إلى ضرورة إعادة هيكلة واسعة لمسارات الشحن.

في ظل هذا المناخ من المواجهة النشطة، ووقف إطلاق النار الهش، وتعدد أشكال الحصار، لم يعد تنويع مسارات النقل مجرد تخطيط نظري، بل أصبح ضرورة عملية فورية للتحوط من الاضطرابات الجيوسياسية. وقد سارعت السعودية إلى تعزيز استخدام خط أنابيب الشرق-الغرب وصولاً إلى موانئ البحر الأحمر، مثل ينبع، لتجاوز مضيق هرمز، رغم أن الهجمات الإيرانية الأخيرة قلصت مؤقتًا من طاقته التشغيلية.

كما أن خطر إغلاق الحوثيين مضيق باب المندب، بوصفه وسيلة لتعزيز موقف إيران في هذه الحرب، يزيد اهتمام السعودية بتطوير ممرات طاقة بديلة عبر يمن مستقر ومتعاون، بما يمنح المملكة مرونة إضافية. وفي ظل هذه الظروف، يمكن لموانئ اليمن وساحله أن يوفرا للرياض قدرًا أكبر من الحماية من عدم الاستقرار، وقدرة أوسع على ضمان تدفق صادرات الطاقة دون انقطاع، وهو ما يعتمد عليه الاقتصاد السعودي.

بالنسبة إلى الإمارات، يحتل اليمن موقعًا مختلفًا، وإن كان لا يقل أهمية، في رؤيتها الإقليمية. إذ تنظر أبوظبي إلى اليمن بوصفه حلقة أساسية في شبكتها البحرية المتنامية، ضمن سلسلة أوسع من الموانئ التجارية والمراكز اللوجستية والشراكات الأمنية الممتدة عبر البحر الأحمر إلى القرن الإفريقي. ومن هذا المنظور، لا يرتبط الانخراط في اليمن بالسيطرة الإقليمية بقدر ما يتعلق بتعزيز النفوذ على طول الممرات البحرية الحيوية التي تربط التجارة العالمية بالمصالح التجارية والبحرية الإماراتية. ويعزز التحكم في الموانئ اليمنية أو الشراكة فيها قدرة الإمارات على التأثير في ديناميكيات الملاحة البحرية، ويدعم مكانتها كقوة رئيسية على ضفاف البحر الأحمر.

وعلى الرغم من إدراك كلٍّ من الرياض وأبوظبي الأهمية الاستراتيجية لليمن، فإنهما تفسران قيمته من منظورين مختلفين: فبالنسبة إلى السعودية، يمثل اليمن درعًا لا غنى عنه وعمقًا استراتيجيًا حيويًا؛ أما بالنسبة إلى الإمارات، فهو حجر زاوية في استراتيجية بحرية أوسع تهدف إلى توسيع النفوذ عبر المياه المترابطة. ويساعد هذا التباين في الرؤى الاستراتيجية على تفسير التنافس بين القوتين الخليجيتين، إذ تسعى كلٌّ منهما إلى تأمين الاستقرار في اليمن بما يتوافق مع تصورها الخاص للنظام الإقليمي.

في الوقت الراهن، يبدو أن السعودية تمسك بزمام المبادرة في اليمن. ومع ذلك، لم تفقد الإمارات موطئ قدمها، ومن المرجح أن تنتظر اللحظة المناسبة لإعادة تأكيد نفوذها. لكن هذا التفوق السعودي الظاهري يتطور في سياق إقليمي أوسع يكبح مؤقتًا التنافس العلني بين القوتين.

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية: هدنة هشة تخفي تنافسًا عميقًا

دفعت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية السعودية والإمارات إلى تجاوز خلافاتهما، ولو مؤقتًا، والسعي إلى قدر أكبر من الوحدة بين دول الخليج العربية في مواجهة الهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيّرة الإيرانية على دول مجلس التعاون. وقد أبرزت المناقشات بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس محمد بن زايد، خلال النزاع، عزمهما المشترك على مواجهة التهديد الإيراني. ومع ذلك، لم تُنهِ هذه الوحدة القضايا الجوهرية العالقة بين الرياض وأبوظبي.

انتهت رسميًا هدنة الأسبوعين الهشة، التي توسطت فيها باكستان، في 22 أبريل/نيسان، لكن الرئيس دونالد ترامب أعلن تمديدها إلى أجل غير مسمى قبل ساعات من الموعد النهائي، بناءً على طلب باكستان. ولا تزال التوترات قائمة، خاصة بشأن السيطرة على مضيق هرمز ومخاوف الأمن الإقليمي الأوسع.

وعلى الرغم من أن الرياض وأبوظبي بذلتا جهودًا كبيرة لتجاوز خلافاتهما والتركيز على التهديد الإيراني منذ أواخر فبراير/شباط، فإن هناك مؤشرات على تباعد استراتيجياتهما في التعامل مع التداعيات المزعزعة للاستقرار لهذه الحرب. فالسعودية تميل أكثر إلى خفض التصعيد وتُبدي شكوكًا حيال جدوى الحصار الذي فرضته إدارة ترامب على مضيق هرمز، في حين بدت الإمارات أكثر انسجامًا مع الموقف المتشدد للبيت الأبيض تجاه طهران خلال هذا الصراع. وعلى المدى المقبل، وبغض النظر عن مصير الهدنة الحالية، قد تتحول الحرب مع إيران تدريجيًا إلى نقطة توتر إضافية في العلاقات السعودية-الإماراتية، إلى جانب ملفات أخرى مثل اليمن والصومال والسودان وفلسطين.

السيناريوهات

الأكثر ترجيحًا: يمن مُجزّأ

تواجه السعودية صعوبة في توحيد اليمن تحت إشرافها. وتستمر طموحات الاستقلال الجنوبي في تحفيز جماعات مثل المجلس الانتقالي الجنوبي، التي تستفيد من المعارضة المحلية للتيارات السلفية والإسلامية السنية التي تعززها الرياض عبر نفوذها ودعمها. وتُضعف الانقسامات العميقة بين الفصائل اليمنية فرص تحقيق مصالحة وطنية شاملة بقيادة السعودية. وفي هذا السياق، تنجح استراتيجية أبوظبي القائمة على الانسحاب ثم إعادة التموضع، بما يتيح للإمارات العودة بقوة إلى المشهد السياسي اليمني المتشظي.

الأقل ترجيحًا: يمن موحّد تحت إشراف سعودي

يحقق اليمن قدرًا من الاستقرار تحت إشراف سعودي. وتنجح الرياض في استيعاب قيادات وعناصر المجلس الانتقالي السابقين، ومعالجة مظالم الجنوب من خلال حوار شامل وجامع يقلل من مخاطر الانقسام، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الهدنة الفعلية مع الحوثيين، الذين يدخلون في مفاوضات جادة مع خصومهم في اليمن. وفي هذا السيناريو، تحتفظ الإمارات ببعض النفوذ في الشأن اليمني، لكنها تكون أقل تأثيرًا بكثير مقارنة بالسعودية.

https://www.gisreportsonline.com/r/saudi-arabia-uae-yemen/

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص
من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ،
يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية
والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات
الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية. Abaad Studies & Rese-
arch Center (Abaad) is a non-profit organization
that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.
(436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties,
terrorism, freedoms as well as economic and social issues.